



جامعة عمار ثليجي بالأغواط
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مذكرة التخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر (ل.م.د)

تخصص: مالية وتجارة دولية

أثر التجارة الالكترونية على اقتصاديات الدول العربية
- دراسة حالة دولة الامارات العربية المتحدة -

إشراف الأستاذة :

فرحات بختة

إعداد الطالبة :

بن الغويني مريم

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ عبد الحفيظي ابراهيم...أستاذ محاضر أ...رئيس اللجنة

الأستاذة فرحات بختة.....أستاذ مساعد.....مشرف

الأستاذ صولي علي.....أستاذ محاضر أ.....ممتحن

2022/2021



شكر وتقدير

قال الله تعالى " :قل هو الذي أنشأكم و جعل لكم السمع و الأبصار والأفئدة

قليلاً ما

تشكرون "

بعد حمد الله تعالى و شكره على تقديره و توفيقه لانجاز هذا العمل

أتقدم بالشكر الجزيل و الامتنان و التقدير و العرفان لأستاذتي المشرفة "

فراحات بختة " على النوايح و التوجيهات ، فجزاها الله خير الجزاء و ملأ قلبها

عزماً، و جعل لها في الفردوس اسماً، و من كل خير قسماً

كما أتوجه بشكري الجزيل إلى الأساتذة المناقشين و كل أساتذة كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة الأنموط دون استثناء

و لا يفوتني أن أشكر كذلك عمال وإداريي الكلية.

بن الغويني مريم

إهداء

الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية

بمذكرتي، هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى،

ممددة إلى أبي وأمي الغاليين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي

أشكر كل من كان سندا لي في مساري الجامعي

جزيل الشكر لزميلتي بشرى وزوجها التومى زين العابدين

إلى إخوتي: محمد وعبد الرحمن

إلى زهرتا قلبي: فاطمة ومباركة

كتاكيت قلبي: أسماء ومصطفى

إلى عائلتي التي وهبتها لي الأيام (صادقي)

والى كل من كان له أثر جميل في حياتي...

مريم

فهرس المحتويات

كلمة شكر

الإهداء

قائمة المحتويات

1مقدمة
2إشكالية البحث
3فرضيات البحث
3أهمية البحث
4أهداف البحث
5	هيكلالبحث
6الدراسات السابقة
8مصطلحات ومفاهيم
	الفصل الأول: عموميات حول التجارة الالكترونية
10	المبحث الأول: مفهوم التجارة الالكترونية
11	المطلب الأول: تعريف التجارة الالكترونية
13	المطلب الثاني: أنواع التجارة الالكترونية
13	1- التجارة الالكترونية بين المنشآت B2B
14	2- بين مؤسسة أعمال ومستهلك B2C
15	3- التجارة الالكترونية بين منشآت الأعمال والحكومة B2G
15	4- التجارة الالكترونية الحكومية الموجهة للشركات التجارية G2B
16	المطلب الثالث: مزايا وعيوب التجارة الالكترونية
16	أولاً: مزايا التجارة الالكترونية
19	ثانياً: عيوب التجارة الالكترونية
20	المبحث الثاني: مقومات التجارة الالكترونية
20	المطلب الأول: البنية التحتية المعلوماتية والمادية
20	أولاً: نظم شبكات الاتصال
21	ثانياً: وسائل الدفع في التجارة الالكترونية

24	المطلب الثاني: البنية القانونية والحماية في التجارة الالكترونية
24	أولاً: ضوابط عقود التجارة الالكترونية
26	ثانياً: أمن بيئة التجارة وأهم التهديدات
29	المبحث الثالث: مساهمة التجارة الالكترونية في اقتصاد الدول
29	المطلب الأول: مساهمة التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي
31	المطلب الثاني: مساهمة التجارة الالكترونية في التجارة الخارجية
31	المطلب الثالث: مساهمة التجارة الالكترونية في الاستثمار
32	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: أثر التجارة الالكترونية على اقتصاديات الدول العربية (الامارات)

33	تمهيد
34	المبحث الأول: اقتصاد الامارات العربية المتحدة
35	المطلب الأول: الاصلاحات
36	المطلب الثاني: البنية التحتية
36	1- المواصلات
37	2- قطاع الكهرباء والمياه
38	3- تكنولوجيا المعلومات والاتصال
39	المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية
44	المبحث الثاني: مساهمة التجارة الالكترونية في نمو اقتصاد دولة الامارات
44	المطلب الأول: واقع التجارة الالكترونية في الامارات
44	1- تطورها
48	2- تحليل التجارة الالكترونية في البلدان العربية والامارات
51	3- النمو الاقتصادي في الامارات
53	المطلب الثاني: علاقة التجارة الالكترونية بالنمو الاقتصادي
55	الخاتمة

قائمة المراجع

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
18	الطرق التقليدية والحديثة لشراء منتج	01
21	العلاقة بين الانترنت والانترانيت والاكستراانيت	02
48	مؤشر الأونكتاد B2C لبلدان عربية لسنة 2020	03
50	مؤشر الأونكتاد B2C لبلدان عربية لسنة 2019	04
48	مؤشر الأونكتاد B2C لبلدان عربية لسنة 2018	05

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
13	أنواع التجارة الالكترونية	01
26	العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي	02
40	يمثل تغير نسبة إجمالي رأس المال الثابت من إجمالي الناتج المحلي خلال سنوات	03
41	يمثل إجمالي الناتج المحلي (من 2000 إلى 2020)	04
50	مؤشر الأونكتاد B2C لدولة الامارات من 2014 إلى 2020	05
51	يمثل نسبة النمو الاقتصادي لدولة الامارات على مدى 20 سنة	06



المقدمة

تعتبر الثورات الصناعية نقطة تحول مهمة في تاريخ البشرية، حيث استطاع الإنسان خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر التحول من العمل اليدوي إلى الآلة وكان ذلك بفضل اكتشاف الفحم والطاقة البخارية ، وبعدها مع اكتشاف البترول في بدايات القرن العشرين ظهرت الثورة الصناعية الثانية التي ركزت على الصلب والسكك الحديدية والبترول والكيماويات والكهرباء، ويرجع العديد من المتخصصين والباحثين بأنه مع ظهور الكمبيوتر بدأت الثورة الصناعية الثالثة التي تركز على صناعة البرمجيات والإنترنت والفضائيات المفتوحة. ولقد أدى ذلك إلى تطورات هائلة حدثت في جميع مجالات الحياة خصوصاً المجالات الاقتصادية والتجارية، حيث ازدهمت الاسواق بالشركات والمنتجات المتعددة والمتنوعة، واشتدت حدة المنافسة في جميع الأسواق وبالتالي ظهرت التجارة الالكترونية كإحدى وسائل التجارة الحديثة.

لقد أصبح العالم مثل القرية الواحدة بفضل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ظل التغيرات العالمية والتحديات الجديدة في اطار العولمة وذلك في شتى المجالات خاصة في قطاع التجارة، الذي أصبح يتطلب سرعة المعاملات من خلال ظهور التجارة الالكترونية، حيث أصبحت هذه الأخيرة في تطور في كل دول العالم سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء، وتعتبر الدول العربية من بين الدول التي تسعى في تطوير التجارة الالكترونية التي باتت ضرورة حتمية.

تعتبر التجارة الالكترونية إحدى صور ثورة نظم المعلومات والاتصالات و انتشار الإنترنت على وجه الخصوص و التي ساهمت في توفير وسائل مستحدثة في تبادل السلع والخدمات و تبادل البيانات بصورة لم تكن معروفة من قبل، كما تميزت بالسرعة والسهولة في الاستخدام.

إشكالية البحث

لقد تم ازالة الحدود بين جميع الدول بفضل توسيع شبكة الأنترنت، كما تم العمل على تطوير آليات ووسائل الاتصال وأدوات تعامل جديدة في حياتنا اليومية. كما تعد التجارة الإلكترونية إحدى الأدوات الحديثة الناتجة عن تطور شبكة الأنترنت، ورافق تطور هام في بيئة الأعمال ، فمن جهة هي أداة ذات طابع غير ملموس، ومن جهة أخرى ونظرا لطابعها الفريد من نوعه رافقها غياب التوثيق المستندي لأغلب مراحل العمليات التجارية التي تتم من خلالها. حيث أخذ حجم التجارة الإلكترونية يتزايد بشكل متسارع، كما تم العمل على تطويرها في العديد من الدول العربية وخاصة الشرق الأوسط، لا سيما دولة الامارات، التي أصبحت تعطيها اهتمام كبير وذلك كونها تساهم بشكل رئيسي في اقتصاد الدولة. ويتوقع له أن يلعب دوراً حيوياً كوسيلة رئيسية لأداء الأعمال في العالم الرقمي.

من خلال هذا تم بناء اشكالية البحث الرئيسية، وهي كالتالي:

ما هي آثار التجارة الالكترونية على اقتصاديات الدول العربية في ظل حتمية اندماجها في

الاقتصاد العالمي؟ وما هو الحال بالنسبة لدولة الامارات؟

بالإضافة إلى اشكاليات فرعية:

- ما هي التجارة الالكترونية؟
- وما هي مكانتها في العالم العربي؟
- كيف ساهمت التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي؟
- وما هو أثرها على اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة؟

فرضيات البحث

من أجل فهم موضوع الدراسة وتحديد مجاله فإننا نحاول طرح الفرضيات التالية:

- يقصد بالتجارة الإلكترونية عملية تبادل المنتجات والخدمات، حيث تقوم على وجود بنية تحتية مادية ومعلوماتية وقانونية.
- تعتبر التجارة الإلكترونية محور أساسي في اقتصاديات الدول من خلال مساهمتها في مختلف المؤشرات الاقتصادية.
- تعمل التجارة الإلكترونية على زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي للدول العربية حيث يرجع هذا إلى الكفاءة في عرض السلع والخدمات وتقليل القيود للدخول إلى الأسواق، بالإضافة إلى تخفيض كلفة المواد وتسريع الحصول عليها وتخفيض تكاليف الإنتاج، فهي تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال أنواعها الأساسية.
- تساهم التجارة الإلكترونية في النمو الاقتصادي لدولة الامارات.

أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في أهمية التجارة الإلكترونية والدور الذي تلعبه في بيئة الأعمال العربية إذ أصبحت عاملاً مؤثراً في نمو اقتصاديات دولها وتعزيز تجارتها الخارجية، بالإضافة إلى كونها وسيلة هامة في زيادة المقدرة التنافسية للدول، إضافة إلى تمكين المستهلك أينما كان من الطلب الفوري للسلع والخدمات. لهذا نجد الدول المتقدمة وغيرها من الدول قد اعتنت بتهيئة اقتصادياتها وبيئتها ومؤسساتها للتحويل إلى الاقتصاد الرقمي من خلال تطبيق التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت والعمل على

الاستفادة القصوى منها. وبما أن التجارة تعتبر الأساس الاقتصادي لأي دولة، فإن معرفة دورها، ومحاولة حل المشاكل المرافقة لهذا الدور إن وجدت سيؤدي إلى تقوية الاقتصاد.

وتعد الدول العربية من الدول المتأخرة في هذا المجال، حيث نجدها تعمل جاهدة على توظيف تقنية المعلومات والاستفادة من التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت للنهوض باقتصادياتها وللحاق بالدول التي سبقتها في هذا المجال. على عكس دولة الامارات، نجد أن هذا المجال من الاقتصاد منتعش لما له من أثر على اقتصاد الدولة. وعليه فإن التعرف على أنواع التجارة الإلكترونية الممارسة أو المتاحة في الامارات وتحديد كيفية تأثيرها على النمو الاقتصادي يعتبر موضوع ذو أهمية بالغة لما له انعكاس على المجال الاقتصادي.

أهداف البحث

إن الهدف من هذا البحث هو التعرف على التجارة الإلكترونية بمختلف أنواعها، ومكانتها في الدول العربية وخاصة دولة الامارات العربية المتحدة، وكيفية تأثير التجارة الإلكترونية على النمو الاقتصادي والعلاقة بينهما.

الهدف من هذه الدراسة :

- التعرف على التجارة الإلكترونية، التي تحتل بين قطاعات الأعمال الاقتصادية الحجم الأكبر من بين التعاملات الإلكترونية مع إبراز خصائصها.
- التعرف على مكانة التجارة الإلكترونية في الدول العربية، وأنواعها.
- تحديد أهم الآثار الاقتصادية للتجارة الإلكترونية خاصة على الدول العربية.

● تعيين مكانة التجارة الالكترونية في الامارات العربية المتحدة، والعلاقة بينها وبين النمو الاقتصادي وكيفية التأثير عليه.

هيكل البحث

لقد قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين كما يلي:

الفصل الأول وهو الجانب النظري، عبارة عن عموميات حول التجارة الالكترونية، حيث خصصنا مبحثه الأول لبعض المفاهيم الأساسية، كماهية التجارة الالكترونية وأنواعها، بمزاياها وعيوبها، ثم تطرقنا خلال المبحث الثاني إلى التعرف على مقومات التجارة الالكترونية من بنية تحتية، ثم البنية القانونية وأشكال الحماية. ومبحث ثالث حول مساهمة التجارة الالكترونية في اقتصاد الدول والنمو الاقتصادي.

أما الفصل الثاني التطبيقي، فتمحور اقتصاد الامارات العربية المتحدة، حيث تناول المبحث الأول لهذا الفصل مختلف الاصلاحات التي قامت بها الدولة، وواقع البنية التحتية فيها ومطلب أخير يتناول المؤشرات الاقتصادية في الامارات. بينما المبحث الثاني فيتضمن واقع التجارة الالكترونية في هذه الدولة والنمو الاقتصادي فيها، وآخرا، العلاقة بين التجارة الالكترونية والنمو الاقتصادي، وكيف كان لها أثر عليه في الامارات.

المنهجية

قصد الاجابة على الاشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية والتحقق من صحة الفرضيات، إتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، إذ أنه يناسب دراستنا، وذلك من خلال التطرق إلى بعض المصطلحات والمفاهيم الأساسية من أجل التعرف على الموضوع عن قرب وعرفة التفاصيل الدقيقة عنه، وجمع النتائج التحليلية وترجمتها من بيانات إحصائية إلى جداول وأشكال، معتمدين في ذلك على مجموعة من المصادر (كتب، مجلات، رسائل وأطروحات...ألخ) وخاصة التقارير المهمة كتقرير البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، كما تم اللجوء أيضا إلى مواقع الانترنت قدص الحصول على معلومات رقمية لإثراء موضوع البحث بمعلومات جديدة.

الدراسات السابقة

- دراسة بن وارث حكيمة، بعنوان دور وأهمية التجارة الالكترونية في اقتصاد المعرفة مع الاشارة إلى العالم العربي، وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة أم البواقي سنة 2008، حيث توصلت هذه الدراسة بعد إبراز فوائد التجارة الالكترونية خاصة من حيث تخفيض التكاليف و تلبية احتياجات الزبائن و اختصار الزمن و المسافة، و حصر أهم التحديات التي تواجه التبادل التجاري الإلكتروني كمشاكل الخصوصية و الأمن و الثقة و الضرائب و غيرها، و أيضا الوقوف على حجم الفجوة الرقمية التي تعاني منها كل الدول العربية، و التي منعت نمو و ازدهار التجارة الإلكترونية فيها.

- دراسة الأستاذتين نعيمة يحياوي ومريم يوسف بعنوان التجارة الالكترونية وآثارها على اقتصاديات الأعمال العربية، ضمن المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية في العدد 06 جوان 2017،

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة التجارة الإلكترونية وأهميتها وآثارها على نواحي الحياة المعاصرة لاسيما الجوانب الاقتصادية منها، وكذلك مناقشة أبرز التحديات والمعوقات التي تقف أمام تطور التجارة الإلكترونية ، واستعراض أهم المجالات التي يؤمل من البلدان العربية أن تستفيد من تطبيقات التجارة الإلكترونية فيها. وقد أظهرت نتائج الدراسة الأهمية البالغة لهذه الثورة المعلوماتية وتطورها السريع، وآثارها المستقبلية المحتملة على إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية التقليدية.

- دراسة الدكتورة بن بردي حنان، صالحى ناجية وبن عيسى ريم تحت عنوان أثر التجارة الإلكترونية على اقتصاديات البلدان العربية في ظل حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي ضمن الملتقى الدولي: للاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية والذي أقيم يومي 02 و 03 ديسمبر 2019 . حيث توضح هذه الدراسة الدور الذي يمكن أن تساهم به التجارة الإلكترونية كغيرها من المظاهر العالمية التي أفرزتها سياسات العولمة في تنمية الاقتصاديات العربية، وذلك من خلال استعراض بعض مؤشرات التجارة الإلكترونية ودورها في تنمية بعض القطاعات الاقتصادية، كما تهتم هذه الدراسة بواقع التجارة الإلكترونية في البلدان العربية وأهمية استخدامها في كافة المجالات، بهدف أن تصبح التجارة الإلكترونية خلال الفترة القادمة إحدى الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية في البلدان العربية في ظل السعي نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي.

مصطلحات ومفاهيم

التجارة الإلكترونية: هي عملية بيع وشراء البضائع والخدمات عبر الإنترنت. بحيث يمكن لعملاء التجارة الإلكترونية إجراء عمليات شراء من أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم بالإضافة إلى نقاط الاتصال الأخرى، بما في ذلك الهواتف الذكية والساعات الذكية والمساعدات الرقمية.

النمو الاقتصادي: ارتفاع تدفق الإنتاجية الاقتصادية في دولة معينة؛ من خلال ارتفاع إنتاج السلع والخدمات في مدة زمنية محددة مع استبعاد آثار التضخم الاقتصادي.

البنية التحتية: يُطلق مصطلح البنية التحتية على كل ما يتعلق بأنظمة البلد أو شركة ما بطابعها المادي مثل المياه والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي والنقل بحيث تشكل هذه الأنظمة استثمارات عالية التكاليف ولكنها ركيزة أساسية لتحقيق النمو والازدهار الاقتصادي في أي بلد.

المؤشرات الاقتصادية: هي عبارة عن بيانات وتقارير اقتصادية مجدولة، تصريحات وإعلانات من خلال عوامل رئيسية في الميدان المالي، وذلك لقياس أداء قطاعات اقتصادية متعددة بهدف معرفة مدى قوة اقتصاد بلد معين أو ضعفه، وذلك لمحاولة التنبؤ بالوضع الاقتصادي مستقبلاً

عموميات حول التجارة

الالكترونية

تمهيد

لقد ساهم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخاصة استخدام شبكة الانترنت من طرف الافراد والمؤسسات في التخفيض من نفقات التنقل وسرعة الاتصال واستخدام اساليب حديثة من أجل القيام بمختلف عمليات المبادلات التجارية، حيث أصبحت هذه الأخيرة غالبا ما تنحصر في بيئة الكترونية وهذا ما يسمى بالتجارة الالكترونية.

حيث تعد التجارة الالكترونية إحدى الوسائل الحديثة التي نتجت عن شبكة الانترنت، والتي رافق ظهورها تغير كبير فيما يخص الأعمال الخاصة بها، فمن جهة تعتبر اداة غير ملموسة، ومن جهة أخرى نلاحظ غياب التوثيق السندي لمختلف العمليات التجارية التي تقوم عليها وتتم من خلالها.

سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى التعرف أكثر على هذا النمط الحديث من المبادلات التجارية الالكترونية ووسائلها بالإضافة إلى أنواعها، مزاياها وعيوبها، ثم التعرف على البنية التحتية والمادية للتجارة الالكترونية، وأخيرا نطلع على الجانب القانوني مع طرق الحماية في هذا النوع من التعاملات التجارية.

المبحث الأول: مفهوم التجارة الالكترونية

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال بوسائلها المتطورة ذات أهمية بالغة لما حققته وغيرته في حياة الانسان، حيث أصبح لا يستطيع الاستغناء عن هاته الأدوات لما تساهم فيه من خدمات في جميع مجالات الحياة. وقد نتج عن التحول التقني المتسارع والتطورات في مجال أجهزة الحاسوب ووسائل الاتصال وكذا البرمجيات تسهيلات في الحياة اليومية وخاصة في المجال الاقتصادي وظهر من خلالها ما يعرف بالتجارة الالكترونية التي تميز عصرنا الحالي والتي سنتعرف عليها.

المطلب الأول: تعريف التجارة الالكترونية

يوجد العديد من التعاريف التي صاغها المتخصصون بالنسبة للتجارة الإلكترونية بطرق مختلفة، إذ لا نجد تعريفاً يمكن القول على أنه واضح وصريح، أو معترف به دولياً، و هو مصطلح ابتكرته و صاغته شركة IBM و عممت استخدامه مجموعة Gartner حيث يلفه بعض الغموض بما أنه لا يوجد له تعريف واحد متفق عليه.¹

كما تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE " التجارة الالكترونية بأنها " : تشمل بصيغ أشكال المعاملات والصفقات التجارية التي تتم من قبل الأفراد والهيئات ،وتقوم على أساس معالجة ونقل البيانات الرقمية على اختلاف أشكالها سواء كانت مكتوبة ،مرئية أم مسموعة".²

كما عرفت المنظمة العالمية للملكية الفكرية " OMPI " التجارة الالكترونية بأنها "تشمل كل الوسائل الالكترونية المستخدمة لغرض التجارة".³

و حسب الأمم المتحدة UN⁴: حيث اهتمت في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي الأونسترال Uncitral بوضع مشروع قانون التجارة الالكترونية وكان ذلك في 16 ديسمبر 1996 حيث وافقت هذه اللجنة على إصدار القانون النموذجي للتجارة الالكترونية.

أما بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية OMC: تعرفها على أنها مجموعة أنشطة إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتسويقها وبيعها أو تسليمها للمشتري من خلال الوسائط الالكترونية⁵، أي:

¹ / د .محمد طاهر نصير، التسويق الإلكتروني، دار الحامد، الأردن، 2005 ، ص30

² / معلومات مستوحاة من الموقع الالكتروني لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على الرابط : WWW.OECD.ORG

³ / معلومات مستوحاة من الموقع الالكتروني للمنظمة العالمية للملكية الفكرية على الرابط www.wipo.int

⁴ / صراع كريمة، واقع وآفاق التجارة الالكترونية في الجزائر، مذكرة ماجستير، علوم تجارية، جامعة وهران، 2014، ص4.

⁵ / إبراهيم العيسوي، التجارة الالكترونية، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 2003، ص11-12.

- عمليات الاعلان عن المنتج وعمليات البحث عنه،
- عمليات تقديم طلب الشراء وسداد ثمن المشتريات،
- عمليات تسليم المشتريات.

و من هذا فإن مفهوم التجارة الالكترونية لا يقتصر على شراء المنتجات فحسب، بينما يخص أيضا المعلومات والخدمات التي يتم تبادلها بين شركة وأخرى أو بين شركة أو مستهلك والتي تتم عبر الانترنت أو وسائل الاتصال الالكترونية الأخرى.

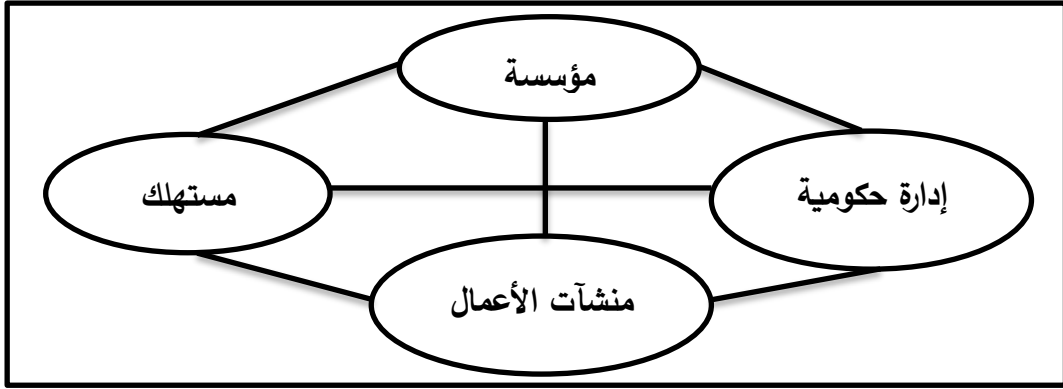
من خلال التعاريف السابقة يتضح بأن التجارة الالكترونية تشمل مختلف المبادلات التجارية عبر شبكة الانترنت بكل ما فيها من عمليات بيع وشراء للمنتجات، حيث أن مصطلح التجارة الالكترونية يعد أقرب إلى التجارة منه على التسويق و ذلك باعتبار أن التسويق هو مدخل أو مفهوم بينما استخدامه يتم كطريقة إرشادية لوظائف ونشاطات الشركة، ولا يقتصر على عمليات البيع والشراء كما في حالة التجارة، فالتجارة الالكترونية عبارة على عملية متاجرة عبر التقنيات الرقمية⁶.

⁶ د. حنان بن بردي، وآخرون، أثر التجارة الالكترونية على اقتصاديات البلدان العربية في ظل حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي، ملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية 02-03 ديسمبر 2019، ص 47.

المطلب الثاني: أنواع التجارة الالكترونية

تعتبر التجارة الالكترونية مفهوماً واسعاً يشمل أي نشاط أو تعاملات تجرى بين أطراف متعددة عبر الوسائل الالكترونية وأهمها شبكة الانترنت، فأى نوع من التجارة الالكترونية يضم أطراف أساسية معنية بالتعامل التجاري، بحيث يمكننا تقسيم أشكال التجارة الالكترونية حسب طبيعة ودور الأطراف الأساسية كالآتي:

الشكل 1 : أنواع التجارة الالكترونية⁷



لكن الأنواع الأكثر شيوعاً لحد الآن تتمثل فيما يلي:

1- التجارة الإلكترونية بين منشآت الأعمال (B2B):

والذي يعتبر أساس التجارة الإلكترونية حيث أن ظهورها يعود إلى التعاملات التجارية التي كانت تتم بين منشآت الأعمال الكبيرة من خلال التحويل الإلكتروني للأموال (TFE) و تتمثل في قيام المنشآت بالحصول على احتياجاتها من بعضها البعض، والتبادل الإلكتروني للبيانات (EDI)، كإرسال منشأة ما طلباتها من المواد الأولية لمورديها عبر شبكة الانترنت، و قد يكون هذا داخل الدولة الواحدة

⁷ محمد خليل أبو زلطة و زياد عبد الكريم القاضي، مدخل إلى التجارة الإلكترونية، الطبعة الثانية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2009، ص76.

أو بين مختلف الدول على اعتبار أن التجارة الإلكترونية لا حدود لها، أين نجد أن هذه التجارة تلعب دورا مهما بالنسبة للمنشآت التي تشترك في عملية إنتاجية واحدة و تكون موجودة في عدة دول أو ما يعرف بتداول الإنتاج، إذ يمكنها أن تعتمد على مختلف الوسائط الإلكترونية للاتصال فيما بينها، و تحتل هذه التجارة النصيب الأكبر من التجارة الإلكترونية⁸.

2- بين مؤسسة أعمال و مستهلك (B2C):

يمثل هذا النوع من التجارة الإلكترونية البيع بالتجزئة في التبادل التجاري العادي حيث توسع بشكل كبير مع ظهور شبكة الإنترنت، وأصبح هناك ما يسمى بالمراكز التجارية للتسوق **Shopping malls** التي تقوم بعرض السلع و الخدمات لصالح المؤسسات وتقوم بتنفيذ الصفقات التجارية من حيث عمليات الشراء و البيع عن طريق شبكات الإنترنت والدفع يتم بطرق مختلفة كبطاقات الائتمان أو الشيكات الإلكترونية أو نقدا عند التسليم.⁹

ويشمل هذا السوق قطاعات التجزئة التي تبيع المنتجات للزبائن عبر شبكة الانترنت، ويتم التعامل بين الشركة والزبائن على المستوى المحلي أو الدولي، أين يطلب الزبون المنتج من موقع الشركة (عبر الانترنت) بعدها يحصل على المنتج مباشرة إذا كان منتجا رقميا بحتا أو عن طريق البريد التقليدي إذا كان المنتج غت قابل للتسليم الكترونيا.¹⁰

⁸ /بن وارث حكيمة، دور وأهمية التجارة الالكترونية في اقتصاد المعرفة - مع الاشارة للعالم العربي - ، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة أم البواقي، 2008، ص 42.

⁹ / أحمد مداح، التجارة الإلكترونية من منظور الفقه، مذكرة ماجستير، العلوم الاجتماعية و العلوم الإسلامية، جامعة باتنة، 2006 ، ص26.

¹⁰ / Shaun Lak, **E-Commerce and LDCs Challenges for enterprises and gouvernements**, Katmandu, Népal 30-31.May 2000, Electronic Commerce Section, SITE/UNCTAD,p.09.

3- التجارة الإلكترونية بين منشآت الأعمال و الحكومة (B2G):

المتمثلة في قيام منشآت الأعمال بتلبية طلبات الأجهزة الحكومية من السلع والخدمات بالاعتماد على الوسائل الإلكترونية، و يشهد هذا النوع اهتماما متزايدا خاصة مع ظهور ما يعرف بالحكومة الإلكترونية (E. GOVERNMENT).¹¹

4- التجارة الإلكترونية الحكومية الموجهة للشركات التجارية (G2B) :

يشمل هذا النوع من التبادلات الإلكترونية كافة التعاملات الحكومية مع الشركات التجارية ، بالرغم من أنه لا يزال في بداياته إلا انه يعرف تطورا ملحوظا حيث أصبح يستعمل في صفقات ضخمة تربط الشركات بالأجهزة الحكومية مثل وزارات الدفاع والتعليم والصحة... الخ، وأطلق عليه التزويد الإلكتروني الحكومي.¹²

¹¹ / بن وارث حكيمة، مرجع سابق، ص 43.

¹² /Shaun Lak, **E-Commerce and LDCs Challenges for enterprises and gouvernements**, Katmandu, Népal 30-31.May 2000, Electronic Commerce Section, SITE/UNCTAD,p.09.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب التجارة الالكترونية

أولاً: مزايا التجارة الالكترونية

تتميز التجارة الإلكترونية بعدة مميزات، ومن أهمها:¹³

1- **اتساع النطاق الجغرافي:** فهي متواجدة في كل مكان وفي كل الأوقات، بينما التجارة التقليدية فهي بحاجة إلى سوق ملموس يستطيع المتعامل الذهاب إليه للشراء، بينما الأولى لا تحتاجه أين يستطيع المتعامل من خلالها الدخول إلى هذا السوق غير الملموس في أي وقت ومن أي مكان وذلك بلمسة بسيطة على الموقع الذي يرغب بزيارته ومن خلاله يمكنه الاطلاع على المنتج وشرائه.

2- **التداول العالمي:** إن التجارة الإلكترونية تمكن المتعاملين من خلالها تخطي حدود الدول والتحرر من القيود والوصول إلى أي مكان بالعالم وبضغط زر بسيطة وذلك دون تكلفة تذكر، على عكس التجارة التقليدية أين يكون التعامل محلياً فقط ويصعب على المتعاملين زيارة الأسواق العالمية للتسوق، والأمر يحتاج إلى ترخيص معين والخضوع لقوانين عديدة وتكبد تكلفة إنشاء فرع جديد أو توكيل الغير في الدولة الأجنبية حتى تتمكن من بيع منتجاتها وعرضها، بينما الآن لم يعد ذلك ضرورياً.

3- **معايير عالمية:** أو مقاييس شبكة الانترنت، التي يتم من خلالها مختلف تعاملات التجارة الإلكترونية وبشكل موحد بين دول العالم، بينما التجارة التقليدية فتخضع لمعايير ومقاييس محلية تخص كل دولة على حدى، فمقاييس التجارة الإلكترونية تخفض تكلفة الدخول إلى أسواق المنتجات

¹³ د. نعيمة بجاوي، التجارة الإلكترونية وآثارها على اقتصاديات الأعمال العربية، جامعة باتنة، مجلة الاقتصاد الجديد/العدد 02 : -جانفي 2010، ص 224-225.

بشتى أشكالها، أما مقاييس التجارة التقليدية فتخضع لسياسات الدول وتكلفة دخول أسواقها التي تختلف من دولة إلى أخرى.

4- **التواصل:** إن التجارة الإلكترونية تعد وسيلة تواصل ذات أهمية، باعتبارها تعتمد على الاتصال بين جهتين: العميل والتاجر، بينما تفتقد التجارة التقليدية لهذه الخاصية، فلو أن إحدى الشركات أعلنت عن بضائعها عبر التلفاز، فمن غير الممكن أن يتواصل العميل مع المعلن عبر الجهاز، ولكن هذا التواصل أصبح ممكنا في التجارة الحديثة.

5- **وفرة المعلومات :** أصبحت المعلومات كثيفة في التجارة الإلكترونية بفضل شبكة الانترنت، وأصبح من الممكن لجميع المستهلكين الوصول وفي شتى أنحاء العالم وتزويد المستهلك بمعلومات كثيرة ، بواسطة استخدام وسائط التكنولوجيا الرقمية (المسموعة والمقروءة والمرئية)، بينما في التجارة التقليدية كانت آلية تزويد المعلومة تعتمد وبشكل رئيسي على مقابلة المستهلك وجها لوجه.

6- **الاستهداف الشخصي:** من منطلق أن التجارة الإلكترونية تمكن المسوق للمنتج من استهداف فئة معينة من الأفراد من خلال تعديل الإعلانات عبر الشبكة، وذلك بتحديد معلومات الفرد المرغوب اطلاعه على المنتج كتحديد العمر، والجنس، وطبيعة عمله وأي أمور أخرى يراها المسوق ضرورية.¹⁴

كما أن هناك الكثير من الفوائد للتجارة الإلكترونية والتي تستفيد منها الشركات بشكل كبير، نذكر منها:¹⁵

¹⁴ / صارة بالساكر، التجارة الإلكترونية وآفاق تطورها في البلدان العربية "دراسة حالة الجزائر"، علوم تجارية، جامعة الوادي، 2014-2015، ص13.

¹⁵ / صارة بالساكر، التجارة الإلكترونية وآفاق تطورها في البلدان العربية "دراسة حالة الجزائر"، نفس المرجع.

1- عائدات أكبر More Revenues : حيث أن التجارة الإلكترونية تزيد من

العائدات المالية للشركات وتوفر الوقت و التكلفة والجهد وقد لا تحتاج إلى الكثير من الموظفين.

2- سرعة في التسوق ومقارنة الأسعار Better Customer service: فالتجارة

الإلكترونية تسهل على كل من الزبون والبائع عملية البحث عن المنتجات مع مقارنة أسعارها و البحث عن الأفضل والأجود بعكس التجارة التقليدية التي تحتاج إلى عملية شاقة في البحث في الأسواق ومنافسة البائعين و غيرها.

3- العمل الجماعي Teamwork: ساهمت التجارة الإلكترونية في إنشاء العمل

الجماعي فنجد مثلا مشاركة البيانات عبر الإنترنت أو البريد الإلكتروني والذي سهل وضع حلول سريعة لتبادل المعلومات و اتخاذ القرارات بشكل فعال.

4- حرية الاختيار: حيث توفر فرصة لزيادة مختلف أنواع المحلات على الإنترنت، وتزويد

الزبائن بالمعلومات الكاملة عن المنتجات دون أي ضغوط من الباعة، ومن أرخص الأماكن للتسوق لأن البائع يستطيع أن يقارن بضائع كل شركة مع أخرى والتطلع على مختلف الأسعار، وبذلك يحصل على أفضل عرض، في حين أن الأمر أصعب إذا استلزم الأمر زيارة كل موقع جغرافي مختلف فقط من أجل مقارنة بضائع كل شركة بأخرى.

الفرق بين التجارة الإلكترونية والتجارة التقليدية: هناك العديد نذكر البعض منها في الجدول

الموالي:

الجدول (1): الطرق التقليدية والحديثة لشراء منتج¹⁶

خطوات البيع	التجارة الإلكترونية	التجارة الحديثة
البحث عن معلومات حول المنتج	محلات أو كتالوجات	صفحة الويب

¹⁶ / صراع كريمة، واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر، مذكرة ماجستير، علوم تجارية، جامعة وهران، 2014، ص 9-10.

طلب سلعة	رسالة بريدية، استمارة	بريد إلكتروني
الرد على الطلب	رسالة بريدية وتأخذ وقت	بريد إلكتروني (سريع)
تحرير الفاتورة	إستمارة مطبوعة	قاعدة بيانات على الخط أو صفحة ويب
إتمام الدفع	برقية مراسلة	EDI-EFT

المصدر: David Kosiur, comprendre le commerce electronique, 2 tirage, 2000, microsoft press, France, p7.

ثانيا: عيوب التجارة الالكترونية

بالرغم من وجود منافع للتجارة الالكترونية إلا أن هناك العديد من السلبيات¹⁷:

- 1- كسرقة وتزييف البطاقة الائتمانية حيث يؤدي إلى تحمل صاحبها تكاليف سلع وخدمات لم يقيم بشرائها،
- 2- غياب التعامل الورقي في التجارة الالكترونية يهدد مصالح العملاء والشركات والبنوك نتيجة امكانية حدوث تزوير بالبيانات أو تلاعب بالفواتير والمستندات عند الطلب،
- 3- صعوبة التحقق من هوية المتعاملين ، نظرا لغياب العلاقة المباشرة بين العملاء،
- 4- إستيراد سلع ممنوعة الاستعمال في الاسواق المحلية،
- 5- حدوث اختراقات في شبكة الانترنت يؤدي إلى فضح أسرار العملاء والبنوك والشركات.

¹⁷ / محمد صالح الحناوي و آخرون، مقدمة الأعمال في عصر التكنولوجيا، في واقع وأفاق التجارة الالكترونية في الجزائر لصراع كريمة، مذكرة ماجستير، اقتصاد وإدارة أعمال، جامعة وهران، 2014، ص 25-26.

المبحث الثاني: مقومات التجارة الالكترونية

تمهيد

تعتمد التجارة الالكترونية على مقومات تُبنى على أساسها، فهي تعتبر الركيزة الأساسية لها، وبدونها لا يمكن أن تمارس التجارة الالكترونية بصورتها الواضحة. سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى التعرف على المقومات الأساسية للتجارة الالكترونية بدءاً بالبنية التحتية والمادية في مختلف المجالات وكذا وسائل الدفع فيها. فهي لا تقتصر فقط على القيام بالتعاملات التجارية باستخدام الوسائل الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، بل تشمل أيضاً كلاً من عملية التصنيع والإنتاج وذلك عن طريق تقليل الوقت المطلوب لإنجاز أو اتمام مجموعة من الأعمال باستخدام مختلف مقوماتها.

المطلب الأول: البنية التحتية المعلوماتية والمادية

تمهيد

إن مصطلح البنية التحتية المعلوماتية في تعريفه التقليدي يشير إلى شبكات الاتصالات التي تقدم بالتحديد خدمة الهاتف الثابت التقليدية التي تضمن الاتصال عن بعد، أما في العصر الحالي ومع تطور التكنولوجيا وما صاحبه من نمو في منظومة تكنولوجيا الاتصال قد أثار المصطلح وعمق مفهوم البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وأعطاه أبعاداً لم تكن معروفة. كما أن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تعد تشمل شبكة الهاتف الثابت وحسب بل العديد من الأجهزة والمرافق التي يستند إليها تقديم خدمات الاتصالات الحديثة من إنترنت وهاتف محمول وحواسيب شخصية واتصالات فضائية، كما تشكل شرطاً أساسياً للتعامل مع مجتمع المعلومات والمشاركة فيه.¹⁸

أولاً: نظم شبكات الاتصال

يمتاز وقتنا الحالي بعصرنة تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي أصبحت تشكل محورا أساسيا في جميع ميادين حياتنا، إذ تمتلك هذه الأخيرة العديد من الأدوات التي ساهمت في كثير من التسهيلات في حياتنا اليومية ومنه فرض مجموعة من التغييرات. وبرز هذا التغيير خاصة في المجال الاقتصادي خصوصا التجاري، إذ أن الفكرة الأولى التي تبادر الذهن أثناء ذكر التكنولوجيا في المجال التجاري هي الأنترنت، إلا أن هناك العديد من الوسائل الأخرى كالأخرى كالهاتف والفاكس... إلخ، والتي بدورها ساهمت أيضا في العديد من تسهيلات المبادلات التجارية.

¹⁸/ وسام، 2016، في دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة الخدمات المقدمة في شركات الاتصالات (MTN & Syriatel)، لعمار محمد زهير تيناوي، بحث ماجستير، إدارة الأعمال التخصصي، الجامعة الافتراضية السورية، 2019، ص 40.

تُعرف شبكات الاتصال (Network): على أنها مجموعة من الأجهزة المتصلة ببعضها البعض من خلال وسائط اتصال ماديّة أو لاسلكيّة، تسمح لأجهزة الحاسوب والأفراد مشاركة المعلومات وتبادلها فيما بينها، وذلك من خلال غرف المحادثة، والبريد الإلكتروني، أو مشاركة البيانات والمعلومات باستخدام أجهزة التخزين المشتركة، أو الطابعات، وأيضاً مشاركة البرامج عن طريق تشغيل التطبيقات على أجهزة الحاسوب البعيدة¹⁹.

كما تعرف على أنها مجموعة من الأجهزة التي ترتبط مع بعضها البعض بخطوط اتصال بحيث يمكن لمستخدميها المشاركة في الموارد المتاحة ونقل المعلومات فيما بينهم، بحيث تحتل الشبكات مكاناً في تقنية الإدارة الحديثة فهي تساهم في رفع كفاءة وسرعة التشغيل ودعم صناعة القرار وذلك من خلال كفاءة وسرعة وسهولة نقل المعلومات والتشغيل الاقتصادي للأجهزة وذلك بالمشاركة في استخدامها والمشاركة في البرمجيات، المعلومات والبيانات.²⁰

ونجد فيها شبكة الأنترنت والاكسترنات والأنترنيت وذلك حسب حدود الاستخدام.

الجدول رقم (02): العلاقة بين الأنترنيت والانترنات والاكسترنات

نوع المعلومات	الوصول	المستخدمين	نوع الشبكة
عامة، شعبية، تسويقية	عدد غير محدود من العاملون بدون قيود	أي شخص عن طريق الهاتف أو شبكة العمل	الانترنيت
خاصة بالمؤسسة وبما يرتبط بالعمل	خاص ومقيد ومحظور على العاملين	العاملون المرخص لهم فقط	الانترانيت
مشاركة بين مجموعات	خاص ومحظور على شركاء	مجموعات خاصة من شركاء العمل	الاكسترنات

¹⁹ / <https://mawdoo3.com>، تم زيارة الموقع يوم 2022/04/29

²⁰ وصفي عبد الكريم الكساسبة، تحسين فاعلية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011، ص 69.

الشركاء	العمل المرخص لهم		
---------	------------------	--	--

المصدر: خالد ممدوح ابراهيم، الادارة الالكترونية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010، ص 96.

ثانيا: وسائل الدفع في التجارة الالكترونية

لقد أدى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال ووسائلها إلى استحداث وسائل جديدة تتماشى مع متطلبات التجارة الالكترونية وتسهل مجمل التعاملات التجارية، وهذا ما ساهم بشكل كبير وبارز في تطور التجارة الالكترونية.

المقصود من الدفع الالكتروني هو: "عملية تحويل الأموال والتي تعتبر أساسا ثمن السلع أو الخدمة وذلك بطريقة رقمية باستخدام أجهزة الكمبيوتر، مع إرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو اي طريقة لإرسال البيانات"²¹، كما يعرف أيضا على أنه: "مجموعة الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدرها المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع والمتمثلة في البطاقات البنكية والنقود الالكترونية والشيكات الالكترونية والبطاقات الذكية"²².

وهي كالآتي:

1- **النقود الالكترونية:** وهي مجموعة من البروتوكولات والتوقعات الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية أن تحل محل تبادل العملات التقليدية، وتصبح النقود الالكترونية أو الرقمية هي المقابل مكان النقود التقليدية"²³.

²¹/ لوصيف عمار، استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع الاشارة للتجربة الجزائرية، مذكرة ماجستير، تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة قسنطينة، 2009، ص 29.

²²/ منصورى الزين، وسائل وأنظمة الدفع والسداد الالكتروني عوامل الانتشار وشروط النجاح، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، 26-27 أبريل 2011.

²³/ منير الجنيهيهي و ممدوح الجنيهيهي، "البنوك الإلكترونية"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005، ص 47

2- البطاقات الالكترونية: وتتضمن بطاقات الدفع، بطاقة الصرف وبطاقة الائتمان.²⁴

3- الشيكات الالكترونية: وهو أمر بدفع مبلغ معين من الساحب إلى المسحوب عليه لفائدة طرف ثالث هو المستفيد بطريقة إلكترونية، حيث يقوم المشتري بتحرير الشيك الإلكتروني مع توقيعه توقيعاً إلكترونياً مشفراً يرسله بالبريد الإلكتروني إلى البائع ويقوم هذا الأخير أيضاً بالتوقيع عليه كمستفيد ويرسله إلى جهة التخليص.²⁵

4- البطاقات الذكية: تتضمن معالج يسمح بتخزين الأموال من خلال البرمجة الأمنية، كما تتعامل مع جميع الكمبيوترات بدون تفويض أو تأكيد لصلاحيتها في نقل الأموال من المشتري إلى البائع، كما تتميز بالقدرة على التأكد من سلامة كل معاملة من الخداع.²⁶

5- المحافظ الالكترونية: تسمح بعض أنظمة الدفع لقيمة مالية أن تنتقل من خلال الحسابات الآلية وتسمى بالمحفظة الالكترونية، و أيضاً "Monéo" وتمثل أحدث تطور تم التوصل إليه فيما يخص وسائل الدفع، حيث أنه يتمثل في قطعة كلاسيكية شبه البطاقة البنكية حاملة لبطاقة ذكية يمكن شحنها حيث أن الحامل للمحفظة الالكترونية سيبدل على مستوى بنكه قيمة معينة من النقود الكلاسيكية (ائتمانية أو نقدية) مقابل ما يساويها من النقود الالكترونية.²⁷

²⁴/قحماز صفاء، التجارة الالكترونية كأداة للتنافس في الأسواق العالمية دراسة حالة الدول العربية: السعودية، مصر، الامارات، مذكرة ماجستير، مالية واقتصاد، جامعة بسكرة، 2015، ص 16.

²⁵/عباس بالفاطمي، المتطلبات اللازمة لإقامة وسائل الدفع الإلكتروني على مستوى القطاع المصرفي، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة، مخاطر وتقنيات، المنعقد أيام 6-7 جوان 2005، جامعة جيجل، ص 6.

²⁶/ديمان المجالي و أسامة عبد المنعم، التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الواصل للنشر، الأردن، 2013، ص 215.

²⁷/بورزق إبراهيم فوزي، دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال العقد الآلي البنكي، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري مذكرة ماجستير، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008، ص 51-52.

المطلب الثاني: البنية القانونية والحماية للتجارة الالكترونية

تمهيد

شهدت التجارة الالكترونية نموا سريعا منذ ظهور ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مما أدى إلى زيادة حجم الإنتاج والتسويق والمبيعات، وبرزت أسواق جديدة اعتمدت على التجارة الالكترونية بشكل كبير، وخاصة من قبل الشركات العالمية الكبرى التي وجدت فيها مجالا خصبا لاختراق الأسواق الدولية متجاوزة بذلك حدود المكان والزمان. ولتطور التجارة الالكترونية كان لابد أن تركز على اسس صحيحة وقوية وبيئة تكنولوجية آمنة حتى تكون معاملات التجارة الالكترونية أكثر أمنا وأكثر ثقة. وهذا ما سنتعرف عليه خلال هذا المبحث والمتضمن البنية القانونية والحماية للتجارة الالكترونية.

أولا: ضوابط عقود التجارة الالكترونية

1- **تعريف العقد الالكتروني:** تتجلى خصوصية تعريف عقد التجارة الالكتروني أو العقد الالكتروني بصفة عامة في جانبه الالكتروني، أي الوسيلة التي ينعقد بها ، والتي تعتبر وسيلة اتصال الحديثة ولقد وردت تعاريف كثيرة ومختلفة في هذا الصدد سواء تعلق الأمر بتعريفات الفقهاء أو التعريفات التشريعية لبعض الدول أو الهيئات الدولية.²⁸

أما المشرع الجزائري فقد تناول في بداية الأمر العقد الالكتروني بطريقة غير مباشرة لما جاء الإعتراف بحجية الكتابة الالكترونية في الإثبات من خلال نص المادة 323 في ج.م.ق إضافة إلى نصه في المادة 327 من نفس القانون المتعلقة بالتوقيع الالكتروني الذي يجب أن يستجيب للشروط الواردة في المادة 323 السالفة الذكر، وما جاءت به المادة 03 من المرسوم التنفيذي 07-162 ، التي تناولت

²⁸/ بكوش تقي الدين و بن يحي عبد الغني، النظام القانوني للتجارة الالكترونية، مذكرة ماستر، قانون خاص للأعمال، جامعة جيجل، 2018، ص48.

مسألة التوقيع الإلكتروني المؤمن، ثم جاء بعدها القانون 15-04 المؤرخ في 1 فيفري 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني وصولاً إلى مشروع القانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية الصادر في أكتوبر 2017 الذي عرف العقد الإلكتروني في المادة 5 منه "العقد 02-04 القانون بمفهوم يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، والذي تم إبرامه عن بعد دون الحضور العملي والمتزامن لأطرافه باللجوء حصرياً لتقنية الاتصال الإلكتروني".²⁹

2- خصائص العقد الإلكتروني:³⁰

تتمثل فيما يلي:

- يتم إبرام العقد الإلكتروني دون التواجد المادي للأطراف وذلك عن بعد بوسائل اتصال تكنولوجية ، أين يتم تبادل الإيجابي والقبول الإلكتروني عبر شبكة الانترنت فيجمعهم بذلك مجلس عقد محكمي افتراضي.

- يتم استخدام الوسائط الإلكترونية في إبرام التعاقد مما يميزها بالخصوصية، كما لا يختلف العقد الإلكتروني من حيث الموضوع و الأطراف المتعاقدة، عن العقود التقليدية فيكمن الاختلاف فقط من حيث طريقة إبرامه وكونه يتم باستخدام وسائط إلكترونية أما العقود التقليدية فتقوم على الدعائم الورقية. كما تتميز الدعائم الإلكترونية بالطابع التجاري و الاستهلاكي، لذلك يطلق عليه عقد التجارة الإلكترونية.

- غالباً ما تكون العقود الإلكترونية عقود بيع، فتكون بين تاجر أو مهني ومستهلك فعادة ما تخضع لقواعد حماية المستهلك.

²⁹ بكوش تقي الدين و بن يحي عبد الغني، النظام القانوني للتجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص 50-51.

³⁰ خالد ممدوح إبراهيم ، إبرام العقد الإلكتروني ، دار الفكر الجامعي ، مصر ، 2005، ص 53.

- يتم الاثبات فيه عن طريق المستند الالكتروني أو التوقيع الالكتروني (بما فيهم الأوراق التجارية الالكترونية، النقود الالكترونية والمحفظة الرقمية...الخ)، على عكس التجارة التقليدية والعقد التقليدي الذي يعتمد على الامضاء في الاثبات. كما يعتبر المستند الالكتروني مرجع يتضمن حقوق الطرفان المتعاقدان ويضمنها، بالاضافة الى النقاط المتفق عليها بينهما والتزامتهما القانونية.

ثانيا: أمن بيئة التجارة وأهم التهديدات

أمن التجارة الإلكترونية يقصد به حماية جميع أنواع التجارة الإلكترونية للشركات من الاستخدام غير المصرح به، فتنفيذ إجراءات حماية وجود الشركات على الإنترنت أو أي تهديد إلكتروني آخر عادة ما يتضمن سلسلة من البروتوكولات لتأمين العميل والمتجر، وتتضمن بعض النصائح لتحسين أمن بيئة التجارة الإلكترونية مثل إضافة جدار حماية واستخدام كلمات مرور قوية وتقنية التحقق بخطوتين.

إن بيئة التجارة تربط الحواسيب بشبكات الانترنت لعرض خدماتها وبضائعها ، من هنا تصبح الشبكات المحلية للشركات (LAN) عرضة للانتهاك من قبل المتسللين (HACKERS) مما يعرض معلوماتها للعبث أو السرقة أو تعطيلها لمنع الزوار من الدخول الى مواقع الشركة ، مما يؤثر على موقف الشركة في السوق ويكبدها خسائر كبيرة .

لذا وجب توفير طرق وأساليب لحماية تلك الشبكات والمعلومات للمحافظة عليها من الدخول الغير قانوني لتفادي الخسائر المالية التي تتعرض لها ، وتجنب وضع الشركات في موقف تجاري أو قانوني حرج.

• يمكن تقسيم المخاطر والتهديدات التي تواجه بيئة التجارة الالكترونية إلى:

1- التهديدات التقنية للتجارة الالكترونية: التي يقصد بها التهديدات الناتجة عن

البرمجيات وأنظمة المعلومات، ونذكر منها:

● حجب الخدمة عن المستخدمين الشرعيين DENIAL OF SERVICE:

يقوم المهاجم باستخدام برامج تقوم بإرسال عدد هائل من حزم البيانات العشوية بهدف التحميل الزائد على خادم الويب، وبالتالي حجب الخدمة عن المستخدمين الشرعيين ، أحيانا يستخدم المهاجمون حواسيب ذات مجالات رسمية مثل (gov/org /edu) بهدف إبعاد الشبهة عن النشاط وقبوله من قبل حواجز العبور .

● البرمجيات الخبيثة MALICIOUS SOFTWARE: التي تهدف الى

إتلاف الملفات أو البرمجيات أو البيانات أو أجهزة الحاسوب و انظمتها او معدات الاتصال. وتتضمن البرمجيات فايروسات وبرامج التجسس والنسخ الغير شرعي اذ تشير الاحصائيات الى تعرض 85% من المنظمات الى رسائل البريد الالكتروني المرفق بها برامج الفايروسات ، وتختلف درجة الخطورة حسب الاثر الذي تخلفه في البرمجيات .

● التسلل SNIFFING: أو المداخلة بين طرفي الخادم والمخدوم مما يؤدي الى انتهاك

الخصوصية وسرية المعلومات بين الطرفين مثل كلمة السر أو رقم البطاقة الائتمانية التي تمثل قيمة معينة من المال ، وقد يغير المتسلل البيانات المرسله من المرسل الى المستقبل من خلال تغيير شكلها او معناها .

● انتحال الشخصية الالكترونية SPOOFING : ويقصد بها استخدام عنوان

الانترنت الخاص بالآخرين بهدف التمكن من الدخول الى الشبكة الداخلية وبالتالي قواعد البيانات الخاصة بالمنظمة.

2- التهديدات غير التقنية للتجارة الالكترونية : ويقصد بها المخاطر غير التقنية:

وتتضمن الانشطة المتعلقة بمخادع المستخدمين من خلال الاتصال المباشر إما بالواسطة البريد الالكتروني أو غرف المحادثة او غيرها من الطرق بهدف الاستيلاء على كلمات المرور الخاصة بهم . نذكر أمثلة عن ذلك:

- ارسال بريد الالكتروني من قبل مخادع باسم شركة Yahoo يطلب فيه من المستخدم الضحية تغيير كلمة السر لغايات الصيانة وبذلك يستطيع المخادع ولوج صندوق بريد الضحية ومعرفة معلومات قد تكون حساسة تعرف المخاطر غير التقنية احيانا بالهندسة الاجتماعية .
- أو ارسال رسائل من شخصيات وهمية وبمعلومات غير صحيحة يدعي فيها المخادع رغبته في تحويل اموال الى شخص الضحية تحت شرط ارسال المعلومات الشخصية مثل جواز السفر وغيرها الى المخادع بهدف الاستفادة من هذه المعلومات وبيعها الى اطراف غير شرعية .

المبحث الثالث: مساهمة التجارة الإلكترونية في اقتصاد الدول

تمهيد

تؤثر التجارة الإلكترونية على المتغيرات الاقتصادية ومعدلات النمو، فهي تؤدي إلى زيادة الأجور، ورفع مستوى المعيشة للأفراد، وهيكله الأسواق وتوسيع نطاق التسويق، مما يعمل على زيادة المبيعات والصادرات، وبالتالي زيادة الإنتاج ومعدلات النمو، فاستخدام الدول للوسائل التكنولوجية الحديثة في التجارة يعمل على زيادة قوة اقتصادها ونموها، ويعود ذلك بالنفع على القطاعات الاجتماعية والصحية والتعليم، جراء استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في تعاملاتها، وفي ظل التجارة الإلكترونية يمكن تطوير الانتاج بشكل يتوافق مع طبيعتها الإلكترونية مما يزيد المبيعات، ويعمل على زيادة أرباح الشركات.

المطلب الأول: مساهمة التجارة الإلكترونية في النمو الاقتصادي³¹

تمهيد

تؤثر التجارة الإلكترونية على المتغيرات الاقتصادية ومعدلات النمو، فهي تؤدي إلى زيادة الأجور، ورفع مستوى المعيشة للأفراد، وهيكله الأسواق وتوسيع نطاق التسويق، مما يعمل على زيادة المبيعات والصادرات، وبالتالي زيادة الإنتاج ومعدلات النمو، فاستخدام الدول للوسائل التكنولوجية الحديثة في التجارة يعمل على زيادة قوة اقتصادها ونموها، ويعود ذلك بالنفع على القطاعات الاجتماعية والصحية والتعليم، جراء استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في تعاملاتها، وفي ظل التجارة الإلكترونية يمكن تطوير الإنتاج بشكل يتوافق مع طبيعتها الإلكترونية مما يزيد المبيعات، ويعمل على زيادة أرباح الشركات. وتوفر التجارة الإلكترونية المناخ المناسب لزيادة الإنتاج ورفع كفاءته بدعم صناعات الحواسيب وبرمجياتها، والصناعة التكنولوجية وصناعات أخرى مرتبطة بها، مثل وسائط التخزين الإلكترونية، والشبكات والاتصالات، التي تعد البنية التحتية للتجارة الإلكترونية.

ويتطلب انتشار التجارة الإلكترونية المزيد من هذه المنتجات مما يعمل على زيادة إنتاجها، وخاصة ان استخدام الوسائل الإلكترونية في التجارة يعمل على رفع مستوى الإدارة والتنظيم داخل المؤسسة، وتطوير أنشطة إنتاجيتها، مثل البحث على شبكة الإنترنت عن مصادر تمويل جديدة في الخارج، وإنتاج أنواع جديدة من السلع تناسب طبيعة التجارة الإلكترونية، مما يعمل على دعم اقتصاديات الدول.

تم التوصل إلى أنه هنالك عدة عوامل تؤثر في النمو الاقتصادي حيث تمثلت هذه العوامل في

التقدم التكنولوجي، البيئة الاقتصادية، التجارة الخارجية وتراكم رأس المال³².

³¹/ شذى خليل، التجارة الإلكترونية تحدث انقلاباً في الاقتصاد العالمي، نفس المرجع.

الشكل (2) : العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي



المصدر : من إعداد ابورحلة زهرة اعتمادا على المرجع بن عزة و بلدغم، 2018 ، صفحة 214 .

³² بورحلة زهرة، قياس أثر التجارة الالكترونية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، جامعة مستغانم، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 10 / العدد 01(2021)، ص 118.

المطلب الثاني: مساهمة التجارة الالكترونية في التجارة الخارجية

لقد كان للتجارة الالكترونية أثر كبير على التجارة العالمية في العديد من المجالات نذكر منها³³:

- أثرها على هيكل السوق: سواء أسواق السلع والخدمات، أو أسواق عناصر الانتاج، فهو لا يعتمد على عناصر الانتاج فقط، أو زيادة عرض السلع والخدمات، بينما أيضا على كيفية الاستفادة من جميع هذه العوامل من أجل تحقيق أعلى عائد ممكن. كما يتوقف ذلك على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المجتمع وطبيعة السوق الذي يتم العمل به.

- أثرها على الصادرات: تساهم التجارة الالكترونية في زيادة التجارة الخارجية وخاصة الصادرات، وذلك بتسهيل الوصول للأسواق العالمية، وعقد صفقات تجارية بسهولة دون قيود إدارية، بالإضافة إلى تغييرات طلبات المستهلكين وتسويق المنتجات المحلية في هذه الأسواق الدولية مما يرفع صادرات الدولة المنتجة. كما أن التجارة الالكترونية تعمل على زيادة تجارة الخدمات بين الدول وذلك لسهولة تعامل المستهلكين والمنتجين مع بعضهم البعض وتقاربهم بفضل تكنولوجيا الاتصالات الحديثة.

المطلب الثالث: مساهمة التجارة الالكترونية في الاستثمار³⁴

تخلق التجارة الإلكترونية فرصا استثمارية جديدة، وخاصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لأنها تؤدي دوراً مهماً في البنية التحتية للتجارة الإلكترونية، فانتشار التجارة الإلكترونية يتطلب زيادة الإنتاج في هذا القطاع، وتوجيه رؤوس الأموال للاستثمار نحوه؛ لتطوير البنية التحتية

³³ حميتي محمد الأمين، التجارة الالكترونية ودورها في تعزيز حرية التجارة العالمية، مالية وتجارة دولية، مذكرة ماستر، جامعة الوادي، 2019، ص 69.

³⁴ شذى خليل، التجارة الإلكترونية تحدث انقلابا في الاقتصاد العالمي، 06 فبراير 2018،

للتجارة الإلكترونية، وبالتالي زيادة الاستثمار في قطاع التكنولوجيا والاتصالات، الذي يعمل على دعم الاقتصاد القومي.

خلاصة الفصل

تطرقنا خلال هذا الفصل إلى الامام بأهم الجوانب المتعلقة بالتجارة الالكترونية والتي تعتبر عامل أساسي للنمو الاقتصادي للعديد من الدول والتي أخذت انتشار واسع في القرن الحالي. إذ تعرفنا من خلال المبحث الأول بمختلف مطالبه على مفهوم التجارة الالكترونية وأنواعها، بمزاياها وعيوبها، ثم المطلب الثاني حول مقومات التجارة الالكترونية حيث تقوم أساسا على واقع البنية التحتية بمختلف مجالاتها خاصة وسائل النقل والاتصالات، ومن ثم عرفنا البنية القانونية للتجارة الالكترونية وأشكال الحماية فيها، ثم مبحث أخير حول مساهمة التجارة الالكترونية في اقتصاد الدول بما فيها التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

حيث توصلنا من خلال الدراسة النظرية أن للتجارة الالكترونية مساهمة كبيرة في نمو اقتصاد

الدول، وهذا ما سنحاول تأكيده من خلال نتائج الفصل الموالي للدراسة

الفصل الثاني: أثر التجارة

الالكترونية على اقتصاديات الدول

العربية

تمهيد

تسعى الامارات العربية المتحدة إلى الحفاظ على المستوى الاقتصادي وتطويره قصد جعله متماشي ومواكب للنمط الاقتصادي الحديث. وعندما نتكلم عن الاقتصاد الحديث فإننا بذلك نتطرق لذكر التجارة الالكترونية، فهي أبرز ما يميزه.

تتميز التجارة الالكترونية بالعديد من المؤشرات (التي تم التعرف عليها في الفصل السابق)، والتي من خلالها يمكن إجراء العديد من الدراسات، التي بدورها تعكس بشكل مباشر أو غير مباشر واقع التجارة الالكترونية وأثرها على اقتصاديات هذه الدولة.

إن قطاع التجارة الإلكترونية في الإمارات أصبح على أتم جاهزية لتحقيق النمو، إذ أنه مع مرور الوقت تفوقت الإمارات على نظيراتها في الأسواق الناشئة على هذا المؤشر وذلك بفضل بنيتها التحتية المتطورة إلى جانب التمرس التكنولوجي لسكانها.

سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى التعرف على نسب مختلف مؤشرات التجارة الالكترونية، مع إبراز أسباب ارتفاعها أو انخفاضها، بالإضافة إلى التعرف على مختلف أنواع التجارة الالكترونية مع حجمها في هذه الدولة العربية. وحسب هذا فقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: اقتصاد الامارات العربية المتحدة، والذي نتطرق من خلاله إلى التعرف على البنية

التحتية لاقتصادها، مختلف المؤشرات والاصلاحات التي قامت بها هذه الدولة،

المبحث الثاني: مساهمة التجارة الالكترونية في نمو اقتصاد الامارات.

المبحث الأول: اقتصاد الامارات العربية المتحدة

تتألف دولة الإمارات العربية المتحدة من سبع إمارات هي: أبوظبي ودبي، والشارقة، ورأس الخيمة، وعجمان، وأم القيوين، والفجيرة. تتمتع كل إمارة بميزاتها الفريدة، وتجمعها عوامل مشتركة كالدين والثقافة، والتاريخ، والعادات والتقاليد، والاقتصاد، مما جعلها تتكامل في ظل اتحاد أثبت قدرته على النجاح، وتحقيق تحولات حضارية، ومنجزات عملاقة محلياً ودولياً.

شهد اقتصاد الإمارات العربية المتحدة ازدهارا كبيرا جعل الدولة ضمن المراتب الأولى من حيث بعض المؤشرات الاقتصادية، كمعدل دخل الفرد ومعدل استهلاك الفرد للطاقة، وقد بلغ الناتج القومي الخام 190 مليار دولار سنة 2007 . و تحتل الإمارات بذلك المرتبة الثانية بين دول الخليج وذلك بعد السعودية التي تحتل المرتبة الأولى. كذلك تحتل المرتبة الثالثة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد المملكة العربية السعودية وإيران كما تحتل المرتبة 38 في العالم، الجدير بالذكر الإمارات عموما وأبوظبي خصوصا تضم أعلى نسبة اثرياء في العالم حيث زاد عددهم عن 75 الف مليونير أي بنسبة نسبة 8.8%³⁵.

³⁵ <https://areq.net/m/> 2022/05/20. تم زيارة الموقع يوم

المطلب الأول: الاصلاحات

في السابق، اعتمد اقتصاد المنطقة بشكل كبير على الزراعة في الواحات، والصيد، وتجارة التمور، واللؤلؤ، ولكن بعد اكتشاف النفط في الخمسينات، حدث تغيير جذري في هيكل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات، وانعكس بشكل كبير على ازدهار القطاعات التالية³⁶:

- استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي
- تجارة الجملة والتجزئة
- خدمات الصيانة والتصليح
- العقارات
- الشركات وخدمات الأعمال
- الإنشاءات والبناء
- التصنيع

³⁶ تمت [/https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy/economy-in-the-past-and-present](https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy/economy-in-the-past-and-present) زيارة الموقع يوم 2022/05/22.

المطلب الثاني: البنية التحتية

البنية التحتية أو بالإنجليزية (Infrastructure): تعد من أهم المشاريع التي تعزز وتيرة نمو اقتصاد الدول. وهي مجموعة الوسائل، والأدوات المستخدمة في تصميم، وبناء المرافق، والأماكن التي تتكوّن منها الأحياء، والقرى، والمدن كالأطرق، والحدائق العامّة، والتمديدات الكهربائية، والشبكات المائية، والأنفاق، والجسور وغيرها من البنى التحتية الأخرى، لتحسين ظروف الحياة، كما أنّها تساهم في النهوض بالمجتمع، وتطوير الحياة العامّة نحو الأفضل، من خلال توفير العديد من الوسائل التي تقدم الكثير من المساعدات للأفراد³⁷.

حلت دولة الإمارات في المرتبة الثالثة عالمياً في جودة البنية التحتية وفي المرتبة الأولى عالمياً في العديد من مؤشرات جودة البنية التحتية، وفقاً لتقرير التنافسية الدولي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) للعام (2014 2015)، وجاءت في المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر جودة الطرق والمرتبة الثانية عالمياً في البنية التحتية للنقل الجوي وقطاع الطيران، حيث تتجلى البنية التحتية في³⁸.

1- المواصلات:

أ- الموانئ:

يوجد 26 ميناءاً بحرياً على امتداد سواحل دولة الإمارات، عدا موانئ تصدير النفط، حيث يصل حجم الاستثمارات في المشاريع المتعلقة بتطوير وتوسعة الموانئ حوالي 157 مليار درهم إماراتي وتشمل موانئ خليفة، جبل علي ورأس الخيمة، إذ يعد الأول أحد أضخم الموانئ وأكثرها تطوراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث التكنولوجيا المتاحة فيه والمساحة والقدرة التشغيلية.

³⁷ د. عبد الفتاح أحمد نصر الله و د. زكي عبد المعطي أبو زيادة، دور البنية التحتية في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين، مؤتمر بكلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، غزة، فلسطين، 2018.

³⁸ <https://www.albayan.ae/across-the-uae/> جودة البنية التحتية في الامارات

وقد عزز هذا الانجاز والتطور في البنية التحتية لموانئ الدولة من موقعها في خارطة صناعة النقل والشحن البحري.

ب- المطارات وشركات الطيران³⁹

يوجد بدولة الإمارات ثمانية مطارات دولية في كل من أبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة والعين،

والتي تحتل المركز الأول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث الطاقة الاستيعابية.

ت- شبكة السكك الحديدية⁴⁰

تأسست «شركة الاتحاد للقطارات» بموجب مرسوم اتحادي في العام 2009، لتقوم بإنشاء وتشغيل وتطوير أول شبكة للسكك الحديدية لنقل الركاب والبضائع في دولة الإمارات العربية المتحدة. والذي يمتد على مسافة 1200 كيلومتر بطاقة استيعابية تصل عند بدء التشغيل إلى 50 مليون طن من البضائع و 16 مليون راكب سنوياً. وتُغطي شبكة الاتحاد للقطارات كافة إمارات الدولة، وخاصة المناطق الصناعية الاستراتيجية الكبرى فيها، إضافة إلى الربط بين مدينة الغويفات الواقعة على حدود الإمارات مع السعودية.

2- قطاع الكهرباء والمياه⁴¹

حققت دولة الإمارات - ممثلة بمهيئة كهرباء ومياه دبي - المرتبة الأولى على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والرابعة عالمياً للعام الثاني على التوالي في سهولة الحصول على خدمات الكهرباء،

³⁹ <https://www.albayan.ae/across-the-uae/> جودة البنية التحتية في الامارات

⁴⁰ نفس المرجع

⁴¹ نفس المرجع

وذلك وفقاً لنتائج تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للعام 2015 الصادر عن البنك الدولي. واتجهت الدولة لضمان تلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة ومواكبة خططها المستقبلية الطموحة في التنمية المستدامة والتوسع الصناعي والمعماري والسكاني، إلى استكشاف مصادر جديدة للطاقة من بينها تكنولوجيا الطاقة الشمسية والهيدروجينية والرياح إضافة إلى استخدام الطاقة النووية. كما يقدر إجمالي استثمارات الدولة في قطاع الطاقة والمياه خلال الفترة من « 2011 - 2013 » بنحو 125.8 مليار درهم منها نحو 11 مليار درهم في عام 2011.

وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمياه المحلاة من محطات التحلية نحو 1.7 مليار متر مكعب سنوياً يتم إنتاجها من نحو 70 محطة تحلية في الدولة، حيث تأتي دولة الإمارات في المرتبة الثانية عالمياً بعد السعودية في إنتاج المياه المحلاة، كما يصل متوسط استهلاك الفرد اليومي من المياه نحو 364 لتراً، وهو أعلى من المعدل العالمي الذي يبلغ نحو 200 لتر من المياه للفرد يومياً.

بلغ إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة (باستثناء الطاقة الكهرومائية) ما يقارب 0.20% من الاجمالي سنة 2015 (حسب المصدر: البنك الدولي للبيانات).

3- تكنولوجيا المعلومات والاتصال

لا يقتصر مفهوم التجارة الالكترونية على امتلاك موقع على الشبكة العنكبوتية العالمية، وعقد الصفقات وإقامة الروابط بينها، بل تستخدم هذه التجارة مجموعة متنوعة من التطبيقات المتمثلة في مختلف الأنشطة الممارسة من قبل الشركات عبر وسائل الاتصال الالكترونية. حيث تشهد التجارة التجارية الالكترونية في الامارات العربية المتحدة نمو يتماشى وتطور وسائل تكنولوجيا الاتصال الحديثة وزيادة المرتبطين عبر شبكة الانترنت التي تتوسع بشدة وبوتيرة سريعة⁴².

⁴²/ قوقة إيمان وكمال مروة، واقع التجارة الالكترونية في الوطن العربي -دراسة حالة الامارات العربية المتحدة-، مذكرة ماستر، نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، 2014، ص 99.

المطلب الثالث : المؤشرات الاقتصادية

1- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

يحسب هذا المؤشر من خلال قسمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينه على عدد السكان في تلك السنة. تكمن الاهمية الاقتصادية لهذا المؤشر من خلال انعكاسه على معدلات النمو الاقتصادي وقياس مستوى الانتاج الكلي وحجمه⁴³.

حسب المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدولة، بلغ 142 ألف درهم خلال عام 2020، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 35.9%، مقارنة بعام 1975 الذي بلغ فيه 104.52 آلاف درهم، ما يدل على ارتفاع مستوى الرفاهية ومستوى المعيشة في الدولة⁴⁴.

2- نسبة الاستثمار الثابت الاجمالي إلى الناتج المحلي الاجمالي

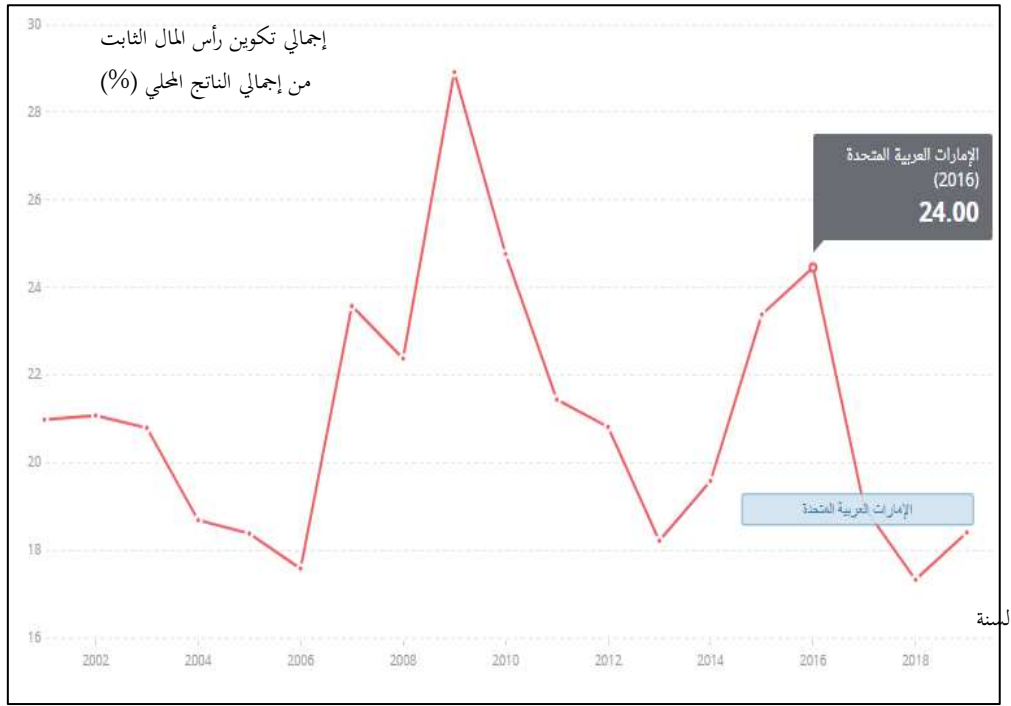
يعرف تكوين راس المال الثابت الاجمالي Formation Capital Fixed بأنه ذلك الجزء من القابلية الانتاجية الانية الموجهة الى انتاج السلع الراسمالية كالأبنية والإنشاءات و المكائن و الآلات ووسائل النقل. حيث نجد فيها راس المال الصافي الذي يستخدم في زيادة الطاقة الانتاجية، و راس المال

⁴³ / د. مهدي سهر غيلان، د. فايق جراع ياسين و شيماء رشيد محسن، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة، ص6.

⁴⁴ / <https://www.emaratalyoum.com/business/> نصيب الفرد من الناتج.

التعويضي الذي يستخدم للحفاظ على الطاقة الانتاجية القائمة او تعويض الاندثار في راس المال الثابت القائم⁴⁵.

في السنوات الست الأولى من العقد الألفيني كانت هذه النسبة في انخفاض مستمر، ثم بدأت بالارتفاع منذ سنة 2006 إلى أن وصلت ذروتها سنة 2010 بنسبة تفوق 28%، ثم بدأت بالانخفاض من جديد وشهدت عدة تذبذبات إلى أن قدرت سنة 2019 بما يقارب 19% كآخر المعطيات، كما هو موضح في الشكل الموالي:



الشكل (3) : يمثل تغير نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت من إجمالي الناتج المحلي بمرور السنوات. (المصدر: موقع

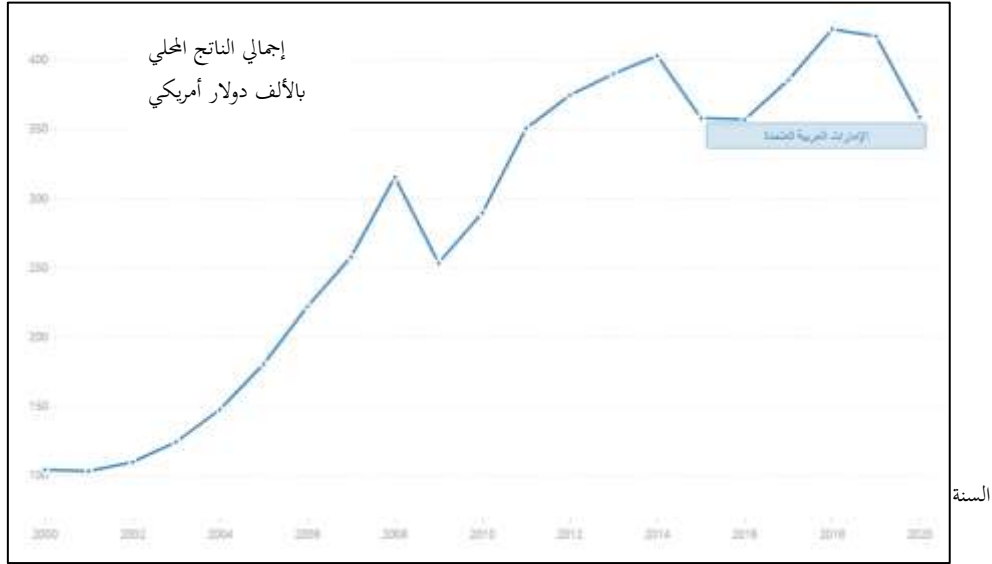
بيانات البنك الدولي⁴⁶)

3- إجمالي الناتج المحلي

⁴⁵/ د.مهدي سهر غيلان، المجمع نفسه.

⁴⁶ <https://data.albankaldawli.org/indicator/> الامارات العربية المتحدة

هو القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تقوم بإنتاجها أي دولة باعتباره أداة شاملة لقياس إنتاج هذه الدولة. حيث قدرت قيمته بـ 358,868,765.17 ألف دولار أمريكي (حسب ذات المصدر).



الشكل (4) : يمثل إجمالي الناتج المحلي لكل سنة (من 2000 إلى غاية 2020)

4- مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية

وتشمل المساعدات كالممنح والقروض التي يقدمها القطاع الرسمي الى بعض البلدان بهدف النهوض بالتنمية و الخدمات الاجتماعية بشروط مالية ميسرة . ويقاس هذا المؤشر مستويات المساعدات المختلفة ، وهو يحسب كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي .

تعتبر دولة الإمارات رائدة في تنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً. ولا ترتبط المساعدات الإنسانية التي تقدمها الدولة بالتوجهات السياسية للدول المستفيدة منها، ولا البقعة الجغرافية، أو العرق، اللون، الطائفة، أو الديانة، بل تراعي في المقام الأول الجانب الإنساني الذي يتمثل في احتياجات الشعوب. حيث تجاوزت قيمة المساعدات الإماراتية الخارجية 28.5 مليار درهم مستهدفة 42 بلدا حول العالم. إذ يعكس هذا نجاح دولة الإمارات وللعام السادس على التوالي في

تجاوز قيمة مساعداتها ما نسبته 0.7 في المئة من إجمالي الناتج القومي الإجمالي، وهي النسبة التي أقرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث بلغت نسبة المساعدات الإماراتية من إجمالي الناتج القومي الإجمالي نحو 0.93 في المئة، وهذا يجعل دولة الإمارات من بين أكبر المانحين في العالم⁴⁷.

5- الصادرات و الواردات

بلغ مجموع صادرات دولة الامارات 96.8% من مجموع الناتج المحلي سنة 2019، كما بلغت نسبة الواردات في ذات السنة 70.9%، وذلك حسب البنك الدولي للبيانات. ارتفعت صادرات دولة الإمارات إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 95% في عام 2021 إلى 5.95 مليار دولار (22 مليار درهم)، مقابل 3.05 مليار دولار (11.2 مليار درهم) في العام 2020. و حسب بيانات مكتب الإحصاء الأمريكي، فإن ارتفاع الصادرات الإماراتية ساهم في خفض الفائض التجاري بين البلدين والمسجل لمصلحة أمريكا إلى 11.127 مليار دولار، من 11.667 مليار دولار في 2020⁴⁸.

6- الدين الخارجي من الناتج المحلي الاجمالي

يحسب هذا المؤشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي ويمثل مديونية البلدان ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون، والذي بلغ 220 400 000 000 دولار أمريكي في ديسمبر 2016⁴⁹.

7- البطالة

⁴⁷ <https://u.ae/ar-ae/information-and-services/> / معلومات وخدمات

⁴⁸ <https://www.alroeya.com/> / إقتصاد الامارات

⁴⁹ <https://ar.wikipedia.org/> قائمة الدول حسب الدين الخارجي

بلغ مستوى البطالة في الإمارات لعام 2020 4.26%، حيث كانت النسبة الأكبر منها بين الإناث بنسبة 5.7%، فيما بلغت بين الذكور 3.8%. و فيما يخص الفئة العمرية : من 15-19 عاماً الأعلى في مستوى البطالة بحصة 31.4%، ولكلا الجنسين الفئة 20-24 عاماً 13.1%، والفئة 25-29 عاماً 7%، و 3.6% للفئة بين 30-34 عاماً، و 3.2% للفئة بين 35-39 عاماً، و 2.7% للفئة 40-44 عاماً، و 2.7% للفئة بين 45-49 عاماً، و 2% للفئة بين 50-54 عاماً، و 1.4% للفئة بين 55-59 عاماً، و 5% للفئة بين 60-64 عاماً، و 1% للفئة التي تزيد على 65 عاماً.

أما بالنسبة لتوزيع السكان خارج القوة العاملة ممن تتجاوز أعمارهم 15 عاماً، فقد حل الطلاب (المتفرغون للدراسة) أولاً بحصة 40.2%، منهم 66.7% من الذكور و 23.6% من الإناث، و ممن لم يجدوا عملاً مناسباً ثانياً بحصة 39.5%، منهم 64.1% من الإناث و 0.2% من الذكور، والذين لهم دخل وإيرادات ثالثاً 3.4%، منهم 5.1% من الذكور و 2.4% من الإناث، وظروف أخرى بنسبة 3.2%، منهم 6.8% من الذكور و 0.9% من الإناث، وكبار السن ممن تجاوزت أعمارهم 65 عاماً ولا يعملون 3%، منهم 5.8% من الذكور و 1.3% من الإناث، وبحسب الظروف الاجتماعية 2.8%، منهم 3.7% من الذكور و 2.3% من إناث، وغير القادرين على العمل «عاجزون أو مرضى أو من ذوي الإعاقة» 2.2%، منهم 2.5% من الإناث و 1.7% من الذكور، وكذلك 2.2% لغير الراغبين في العمل، منهم 5% من الذكور و 0.4% من الإناث، والمتفرغون للأعمال المنزلية 1.5%، منهم 2.2% من الذكور و 1% من الإناث⁵⁰.

⁵⁰ <https://www.alkhaleej.ae/2021-12-29/> إقتصاد الامارات

المبحث الثاني: مساهمة التجارة الإلكترونية في نمو اقتصاد دولة الامارات

المطلب الأول: واقع التجارة الإلكترونية في الامارات العربية المتحدة

أولاً: تطورها

تقوم الإمارات باتخاذ خطوات عملاقة لتصبح سوق التجارة الإلكترونية الأسرع نمواً في الشرق الأوسط؛ حيث يتوقع أن يسهم قطاع التجارة الإلكترونية المحلي بمبلغ قدره 12 مليار درهم في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2023.

أ- الاهتمام بالتجارة الإلكترونية

تشجع الإمارات على التجارة الإلكترونية، وذلك عبر تبسيط وتسهيل الإجراءات الجمركية وتنظيم حركة البضائع، حيث تؤكد هذه الدولة يوماً بعد يوم أنها من أكثر الأسواق نضجاً على مستوى العالم، من ناحية البنية التحتية لقطاع التجارة الإلكترونية والخدمات اللوجستية والتسهيلات الجمركية، إذ يساعدها في ذلك التمتع بواحد من أعلى معدلات انتشار الإنترنت، وأنماط الدفع الإلكترونية في المنطقة والعالم، ما يوفر لسوق التجارة الإلكترونية السريعة ومنصات توصيل الطلبات بيئة مثالية لتحقيق النجاح في القطاع.

قدر «المنتدى الاقتصادي العالمي» حجم سوق التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2020 بنحو 27.2 مليار دولار. وخلال الربع الثالث من عام 2020 فقط، نما سوق البقالة الإلكترونية بنسبة 300% في الإمارات، مقابل نسبة نمو بلغت 500% في سوق المملكة العربية السعودية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن إمارة أبوظبي ودبي تعملان على توفير بيئة استثمارية تنافسية متكاملة مع القطاع الخاص، وتبسيط الإجراءات الجمركية وتنظيم حركة البضائع الشخصية عبر قنوات التجارة الإلكترونية مع مراعاة الإجراءات الجمركية النافذة والتشريعات ذات الصلة بهذا القطاع الحيوي.

ب- تراخيص التجارة الإلكترونية في الامارات

يعتبر قسم التجارة الإلكترونية في دولة الامارات العربية المتحدة الممثل الأول للحكومة الإلكترونية والهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات، إذ يعد بمثابة المرآة العاكسة لدورها الفعّال في مختلف الفعاليات والأنشطة. و الذي يهدف بشكل رئيسي إلى تطوير قطاع المعاملات والتجارة الإلكترونية وتشجيع التنمية الاقتصادية والتجديد التقني، إلى جانب مراقبة مختلف أنشطة مزودي خدمات التصديق الإلكتروني، وذلك من خلال الاستناد إلى مجموعة من المحاور والقوانين.

فعلى كل من يرغب ببدء مشروع تجاري عبر أحد المواقع الإلكترونية تقديم طلب ترخيص لدائرة التنمية الاقتصادية والحصول على الموافقة من الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات. إذ نجد لكل إمارة رخصة⁵¹:

• رخصة تاجر أبوظبي : أطلقت عام 2017 وتتيح لأصحاب الأعمال والمشاريع فرصة الحصول على ترخيص معتمد قانونياً لممارسة الأنشطة التجارية إلكترونياً دون الحاجة إلى وجود مقر مادي للمنشآت، وتتضمن استخدام علامة المتاجرة الإلكترونية والرقم التسلسلي للترخيص.

• رخصة تاجر دبي: يمكن الحصول عليها من خلال إنشاء حساب ومن ثم التسجيل في موقع برنامج تاجر، إذ توفر عدة امتيازات تشمل تسهيل آلية وعملية حفظ حقوق الملكية الفكرية وتمكين

⁵¹ /https://u.ae/ar-ae/information-and-services/business/ecommerce

أصحاب الأعمال والمشاريع من مواطني الدولة ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي المقيمين في دبي من مزاوله الأعمال الحرة إلى جانب التجارة المنزلية والإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

• **رخصة اعتماد من الشارقة:** يمكن للمواطنين فقط القاطنين في هذه الإمارة البدء بممارسة مختلف أنشطة التجارة المنزلية و أنشطة التجارة الإلكترونية بعد الحصول على رخصة التجارة الإلكترونية في الامارات المعروفة باسم "الاعتماد" والصادرة عن دائرة التنمية الاقتصادية، كما أنها متاحة للجنسين بدءاً من سن 18 وما فوق.

• **رخصة التاجر الافتراضي من رأس الخيمة:** هي مبادرة أطلقتها دائرة التنمية الاقتصادية في رأس الخيمة، بهدف دعم المواطنين من أصحاب المشاريع التي يتم إدارتها من خلال منصات التواصل الاجتماعي والتطبيقات الذكية و مواقع التجارة الإلكترونية في الامارات.

ت - مساهمة دبي في النمو الاقتصادي⁵²

ضمن جهودها لتعزيز قطاع التجارة الإلكترونية المتنامي في دولة الإمارات، رسخت المنطقة الحرة لجبل علي (جافزا)، مكانتها كوجهة بارزة لتلبية طلبات التجارة الإلكترونية والمبيعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما تسهم المرافق المتطورة والخدمات الرائدة التي توفرها جافزا في دعم شركاء التجارة الإلكترونية، والذين يزيد عددهم على 1700 شركة.

و خلال عام 2020، حقق قطاع التجارة الإلكترونية نجاحاً منقطع النظير في الدولة بقيمة سوقية بلغت 14.3 مليار درهم، ونسبة زيادة سنوية وصلت إلى 53%. وخلال الفترة نفسها، أسهمت ذات المنطقة بنسبة 50% من قيمة التجارة، حيث بلغ إجماليها سبعة مليارات درهم. كما تم تأجير نحو أربعة ملايين متر مربع في جافزا لشركات التجارة الإلكترونية المحلية والعالمية، أي ما يعادل

⁵² / <https://www.alroeeya.com/> مساهمة دبي في النمو الاقتصادي

سبعة أضعاف المساحة الداخلية الإجمالية لدي دبي مول. وتوفر جافزا خيارات مرنة للشركات لنقل عملياتها إلى المنطقة الحرة مباشرة دون أي تأثير.

ث - انتقال أغلبية المستهلكين إلى التجارة الإلكترونية⁵³

تتخذ العلامات التجارية في الإمارات مجموعة متنوعة من الإجراءات لتحسين تجربة التسوق. فقد صنفت غالبية قدرها 60% من العلامات التجارية التطبيقات أو مواقع الويب التي تعمل جيداً على الأجهزة المحمولة، ضمن خياراتها الثلاثة الأولى الرامية إلى تحسين تجربة العملاء. وحلت ضمن الخيارات أيضاً القدرة على استعادة تاريخ تسوق العملاء والأمور التي يفضلونها (33%)، ومنح العملاء معاملة تفضيلية في شكل عروض ترويجية خاصة ودعوات حصرية (42%)، فضلاً عن التعرّف إلى اسم العميل أثناء تسجيل الدخول أو الاتصال بخدمة العملاء (35%). كما أن (60%) من العلامات التجارية تعتبر التطبيقات والمواقع «أولويات لتحسين تجربة العملاء».

كما وصل حجم سوق التجارة الإلكترونية في الشرق الأوسط إلى 12.1 مليار دولار في العام 2020، جرّاء مكوث الأفراد في منازلهم إبان جائحة كورونا، وذلك بنمو قدره 53.8% على أساس سنوي. واستحوذت فئات الإلكترونيات والتجزئة على 5.2 مليار دولار، ما يعادل 42.5% من إجمالي حجم السوق.

صنف دليل التجارة الإلكترونية الإمارات العربية المتحدة بالمرتبة (25) عالمياً، والاولى في الشرق الأوسط في مبيعات التجزئة عبر الانترنت نسبة ر لإجمالي مبيعات التجزئة، وأكد الدليل الذي يضم

⁵³ // <https://www.alroeya.com/>

137 بلدا بان الامارات العربية قد صنفت ضمن البلدان العشر الاوائل على دليل التجارة الالكترونية بين مؤسسات الاعمال والمستهلكين على مستوى البلدان الناشئة.

ثانيا: تحليل التجارة الالكترونية في البلدان العربية والامارات العربية المتحدة

تختلف التجارة الالكترونية من دولة إلى أخرى، بحيث يرجع هذا الاختلاف إلى البنى التحتية التي تبنى عليها وتعمل بها وعلى أساسها، كشبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات المصرفية الالكترونية وشبكات الهاتف النقال وشبكات الانترنت وغير ذلك من وسائل التكنولوجيا المختلفة والمتطورة. فمن خلال هذه الوسائل نحصي درة الاختلاف والتطور لمختلف البلدان، وكذا الاختلاف في امكانيات تطبيقها.

يوضح الجدول الموالي الترتيب العالمي لبعض البلدان العربية باستخدام التجارة الالكترونية حسب مؤشر الاونكتاد لسنة 2020.

جدول رقم(03): مؤشر الاونكتاد للتجارة الالكترونية (B2C) لبلدان عربية لسنة 2020

مؤشر الانكتاد E-Commerce Index Value (2020-2019)	نسبة مستخدمي الانترنت (استحداث 2019)	نسبة حاملي بطاقة الائتمان (15 سنة فما فوق، سنة 2017)	البلد	الترتيب العالمي 2020
78.2	61	88	الامارات العربية المتحدة	37
72.3	43	75	السعودية	49
72.1	50	66	قطر	50
70.6	43	74	عمان	54
52.2	33	43	الجزائر	80
15.0	18	21	موريتانيا	145

United Nations Conference on Trade and Development, UNCTAD, The UNCTAD B2C E-Commerce Index 2020, Spotlight on Latin America and Caribbean, UNCTAD Technical Notes on ICT for Development N°17, 21p.

صنف دليل التجارة الالكترونية الذي يضم 152 بلدا، الامارات العربية المتحدة بالمرتبة (37) عالميا ، والاولى في الشرق الاوسط في مبيعات التجزئة عبر الانترنت نسبة لإجمالي مبيعات التجزئة ، حيث بلغت حصة الافراد المستخدمين للانترنت (61 %) ، كما بلغت حصة الافراد من بطاقات الائتمان نحو (88%)، كما بلغ رصيد دولة الامارات حسب مؤشر قيمة التجارة الالكترونية نحو 78.2 نقطة.

وهكذا جاءت البلدان العربية الاخرى بعدها حسب ترتيبها عالميا حيث بلغ ترتيب المملكة العربية السعودية 49 بمؤشر أونكتاد 72.3، و قطر برتبة 50 ومؤشر أونكتاد 72.1 ، ثم عمان بالمرتبة 50 عالمياً بقيمة 70.6 ، وبعده الجزائر في الترتيب 80 عالميا بنسبة 52.2، اما موريتانيا فحسب ذات الدليل قد احتلت المرتبة الاخيرة عربيا بترتيب 145 وبقيمة 15.0 ، كما بلغت نسبة حاملي بطاقات الائتمان فيها (21%) ونسبة مستخدمي الانترنت للأغراض التجارية (18 %).

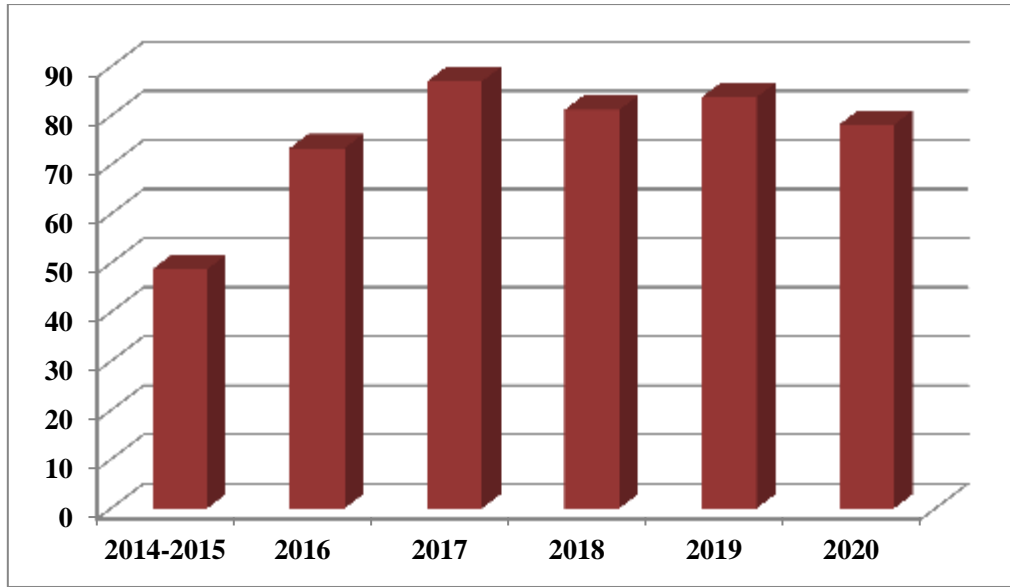
كما تواصل بعض البلدان العربية من تكثيف جهودها في تحقيق مراتب متقدمة عالميا من خلال تطوير حجم المعاملات التجارية الالكترونية لغرض تنمية اقتصادها المعرفي من خلال توسيع البنية التحتية الالكترونية مثل مستخدمي شبكة الانترنت، وهذا ما تم استنتاجه من مقارنة مختلف النسب والمؤشرات المقدمة من طرف أونكتاد.

يوضح الجدول التالي الترتيب العالمي لبعض البلدان العربية باستخدام التجارة الالكترونية حسب مؤشر الاونكتاد لسنة 2019.

مؤشر الانكثاد E-Commerce Index Value (2019)	نسبة مستخدمي الانترنت (استحداث) (2018)	نسبة حاملي بطاقة الائتمان (15 سنة فما فوق، سنة (2017)	البلد	الترتيب العالمي 2019
83.8	65	88	الامارات العربية المتحدة	28
74.2	54	66	قطر	47
73.3	61	72	السعودية	49
38.2	40	43	الجزائر	107
16.5	20	21	موريتانيا	145

جدول رقم (04): مؤشر الانكثاد للتجارة الالكترونية (B2C) لبلدان عربية لسنة 2019
United Nations Conference on Trade and Development, UNCTAD, The UNCTAD
B2C E-Commerce Index 2019, UNCTAD Technical Notes on ICT for Development
N°14, 16p.

من خلال مقارنة الجدولين، نلاحظ تراجع مؤشر أونكتاد للتجارة الالكترونية B2C في دولة الامارات حيث أصبحت 78.2 سنة 2020 بعدما كانت بنسبة 83.8 في السنة التي قبلها، لكن هذا التراجع لم يؤثر على مكانتها، إذ أنها لا تزال تتمتع بالصدارة بالنسبة للدول العربية.

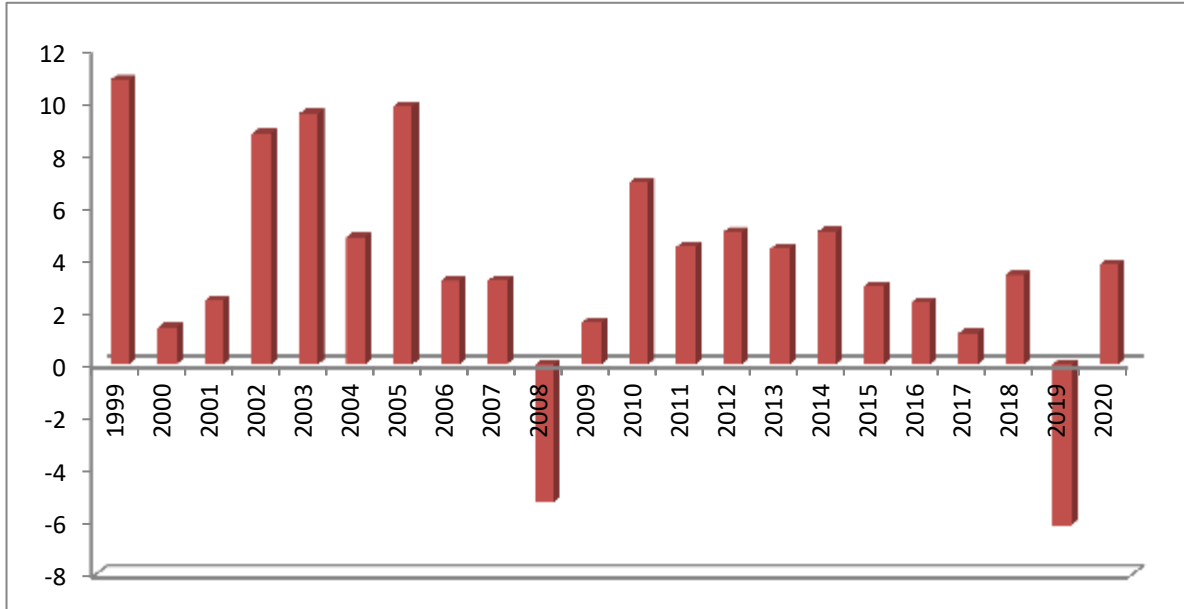


الشكل (5): مؤشر الاونكتاد للتجارة الالكترونية (B2C) لدولة الامارات العربية المتحدة

من خلال مخطط الأعمدة السابق، الذي يمثل مؤشر الأونكتاد للتجارة الالكترونية من سنة 2014 إلى غاية 2020، نستخلص أن هذا المؤشر كان بنسبة تقارب 50 سنة 2014، ولكن سرعان ما ارتفع إلى أن بلغ ما يقارب 90 سنة 2017، ثم انخفض بعدها، ولكن هذا لم يؤثر على كون الامارات العربية المتحدة لا تزال تحتل المرتبة الأولى عربيا من حيث التجارة الالكترونية بفضل بيئتها التحتية والعمل على تطوير هذا الميدان وجعله ضمن أولوياتها، لما له أثر مباشر على الاقتصاد.

ثالثا: النمو الاقتصادي في دولة الامارات

تتميز دولة الإمارات العربية المتحدة ببيئة استثمارية، واقتصادية، وسياسية مستقرة، قادرة على مواصلة النمو الاقتصادي رغم حالات الركود التي يشهدها الاقتصاد العالمي عبر فترات مختلفة، والتراجعات في أسعار النفط.



الشكل (6): يمثل نسبة النمو الاقتصادي (%) لدولة الامارات العربية المتحدة على مدى 20 سنة .

وصلت نسبة النمو الاقتصادي في السنة الأخيرة من القرن الماضي أعلى قيمة لدولة الامارات العربية المتحدة، والتي بلغت ما يفوق 11%، حيث شهدت جميع القطاعات الاقتصادية الغير نفطية

تطورا ملحوظا بالأرقام النسبية والمطلقة، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي الذي كان 56.2% في عام 1985 ليصل سنة 2000 إلى 66.1%.⁵⁴ وانخفض بعدها بسبب تراجع القطاع النفطي.

أخذ هذا النمو يرتفع تدريجيا، لكنه شهد أثناء ذلك تذبذبات (ارتفاع وانخفاض)، كما أنه هذه النسبة لا يمكن أن تبقى مسقرة لارتباطها بعوامل أخرى.

كما شهدت الفترة 2008-2009 نمو سلمي، يرجع للزمة العالمية الاقتصادية التي كانت لها اثار قوية على الجانب الاقتصادي للعديد من الدول، وأثرت حتى على الجوانب السياسية والاجتماعية.

أخذ هذا النمو يرتفع تدريجيا بعد النسبة السلبية المرتبطة بالزمة الاقتصادية حيث تم تسجيل ما يفوق 7% سنة 2010 و ما يقارب 6% عام 2014، حيث ارتبط هذا النمو بارتفاع إجمالي الناتج المحلي. واستمرت التذبذبات من جديد ليتم تسجيل نسبة نمو اقتصادي سلبية من جديد في الفترة 2019-2020 ويرجع ذلك إلى الركود الاقتصادي العالمي نتيجة جائحة كورونا، والتي كان لها أثر قوي على جميع ميادين حياة الانسان.

لكن سرعان ما استرجعت دولة الامارات العربية المتحدة توازنها الاقتصادي وأنعشته بالتركيز على الجانب التجاري بتطوير التجارة الالكترونية، التي اعتمدها المجتمع في ظل انتشار الوباء من أجل الحماية وتفاديا للعدوى، إذ اعتمدوا على الطلب عبر الانترنت و التحصل على المنتج بفضيل خدمات التوصيل. و لم يقتصر ذلك على المجتمع العادي، بل حتى بالنسبة للشركات والتعامل سواء كان بينها أو

⁵⁴ د. محمد سعدة عميرة، إقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة: الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول، 2002، ص6.

مع السلطات الأخرى، فقد اعتمدت على تنظيم اجتماعاتها عبر الانترنت وكذلك بالنسبة لتبادل السندات والخدمات...إلخ.

المطلب الثاني: علاقة التجارة الإلكترونية بالنمو

إن مجال التجارة الإلكترونية في الإمارات ومنطقة الشرق الأوسط أصبح جاهزاً لتحقيق نمو كبير بوتيرة سريعة، إذ يرجع هذا بمرور للبنية التحتية المتطورة إلى جانب التمرس التكنولوجي لسكانها، مما جعلها تتفوق على نظيراتها في الأسواق الناشئة.

تشير دراسات حديثة (للدكتور عارف يحيى) أن التجارة الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي شهدت على مدار السنتين الماضيتين نمو بنسبة 22%، وأن أكثر من 46% من المتسوقين عبر الإنترنت في الإمارات يعتمدون على متاجر التجزئة الإلكترونية بدلاً من مراكز التسوق، كما تبلغ نسبة المتسوقين عبر الانترنت منهم 51%. كما أوضحت ذات الدراسات أنه وفقاً لغرفة تجارة وصناعة دبي، سجل سوق تجارة التجزئة الإلكترونية في الإمارات في عام 2020 رقماً قياسياً بلغ 3.9 مليار دولار، بزيادة سنوية 53.

وعلاوة على ذلك ساهمت البنية التحتية اللوجستية المتطورة وانتشار الحسابات المصرفية ودعم المدفوعات الرقمية والاعتماد المتزايد على منصات التجارة الإلكترونية بين تجار التجزئة والسياسات الحكومية الداعمة للابتكار وأنشطة ريادة الأعمال في دفع عجلة نمو التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات، وكان لإطلاق عدة مبادرات منها "مسرع صندوق محمد بن راشد للابتكار" الذي أطلقته وزارة المالية بالغ الأثر في النهوض بهذا القطاع.

كما ساهم تعزيز البطاقات بمزايا الترميز وحلول "انقر للدفع" من "Visa" بتشجيع المستهلكين على تكرار عمليات الشراء إضافة إلى ارتفاع وتيرة وسهولة التسوق عبر الإنترنت وبالتالي نمو معدلات استخدام بطاقات الائتمان والحصم كوسيلة للدفع.

ويتوقع بحسب التحليل أن تبلغ قيمة سوق تجارة التجزئة الإلكترونية في الإمارات بحلول عام 2025 حوالي 8 مليارات دولار، وأن ترتفع بمعدل نمو سنوي مركب قدره 15.4 في المئة خلال الفترة 2020-2025. ويبيّن التحليل أنّ دولة الإمارات تتمتع بأعلى معدل لاستخدام الهواتف الذكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث بلغ 66 في المئة مما أثر على نمو التجارة عبر الهواتف النقالة، حيث ارتفعت حصة هذه التجارة من سوق التجارة الإلكترونية في الإمارات من 29 في المئة عام 2015 إلى 42 في المئة عام 2020. وبلغت قيمة تجارة التجزئة في الإمارات عبر الهاتف النقال في 2020 حوالي 1.6 مليار دولار أي بزيادة قدرها 56 في المئة عن العام الذي سبقه. ويتوقع أن تبلغ قيمة هذه التجارة 3.9 مليار دولار بحلول عام 2025 وأن تسجل معدل نمو سنوي مركب قدره 18.9 في المئة خلال الفترة 2020 - 2025. (من صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرف)

خاتمة

خاتمة

يتميز عصرنا الحالي بالثورة التكنولوجية، إذ أصبحت مواكبتها ضرورة حتمية والتسابق إلى تطويرها يشكل أهم أهداف الدول خاصة المتقدمة منها. أصبح التقدم التكنولوجي يشكل العنصر الأساسي للاقتصاد العالمي، إذ أن تطور الأمم وازدهارها يقاس بمدى احتوائها لهذه التكنولوجيا، لهذا أصبحت الدول تسخر جميع امكانياتها المادية والبشرية للظفر بالقيادة في هذا المجال والذي يعتبر ركيزة الاقتصاد.

تعتبر التجارة الالكترونية إحدى صور ثورة نظم المعلومات والاتصالات و انتشار الإنترنت على وجه الخصوص و التي ساهمت في توفير وسائل مستحدثة في تبادل السلع والخدمات و تبادل البيانات بصورة لم تكن معروفة من قبل، أو نستطيع القول بأنها كانت مجرد حلم، فتجسدت في صورة واقعية أصبحت تتميز بالسرعة والسهولة في الاستخدام، مما جعلها محور الاهتمام.

ولا تكاد تخلو الدول من هذا العنصر حتى بالنسبة للتي هي في طور التقدم، فلكل واحدة تجربتها الخاصة، إذ تمحورت دراستنا حول التجارة الالكترونية في دولة الامارات العربية المتحدة، وأثرها على الاقتصاد، فتحصلنا على نتائج أهمها:

- تعتبر التجارة الالكترونية نمط جديد من المعاملات التجارية والذي يشهد إقبالا كبيرا من طرف الأفراد والمؤسسات، فبفضلها تم تسجيل العديد من النتائج والتطورات الايجابية في المجال الاقتصادي بالنسبة للدول المتقدمة التي تعتمد عليها،
- يعتمد التعامل بالتجارة الالكترونية على تبادل المزايا والأعباء، كما تساعد الأفراد على الخيار العالمي لأجود المنتجات وبأرخص الأثمان وفي وقت وجيز. غير أن هذه التجارة تفرض تحمل أعباء ومخاطر وسلبيات لا بد من العمل للقضاء عليها،

- تختلف درجة تطور التجارة الالكترونية والتجاوب معها من بلد إلى آخر، فقد كان النصيب الأكبر للدول المتقدمة، بينما الدول العربية لا تزال تعمل من أجل مواكبة ما هو مستحدث منها،
- أن دولة الامارات العربية المتحدة تتمتع ببنية تحتية هامة تلمس العديد من الميادين أهمها قطاع الاتصالات والمواصلات، وكما لا يخفى أن التجارة الالكترونية تعتمد على هذين العنصرين الأساسيين حتى تصبح فعالة وعليه فإن التجارة الالكترونية تشكل ركيزة الاقتصاد الاماراتي،
- يمكن تصنيف الدول العربية من حيث استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى ثلاث مستويات مختلفة: فنجد في المستوى الأول الدول المتفوقة والمتقدمة كالإمارات، دول متوسطة الاستخدام كالجزائر ودول ضعيفة كموريتانيا،
- تحتل دولة الامارات العربية المتحدة الصدارة العربية من حيث المجال الاقتصادي ومركز عالمي محترم، إذ يعود الفضل للاهتمام الذي تحظى به التجارة الالكترونية وما تساهم به في النمو الاقتصادي.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على أن التجارة الالكترونية هي عملية تبادل المنتجات والخدمات، حيث تقوم على وجود بنية تحتية مادية ومعلوماتية وقانونية. وقد تأكد ذلك من خلال الدراسة النظرية، من خلال عرض مختلف التعريفات التي قدمتها كل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، الأمم المتحدة وكذلك منظمة التجارة العالمية.

وقد لوحظ ذلك أيضا في الجزء التطبيقي، حين تعرفنا على واقع التجارة الالكترونية في دولة الامارات واتضح أن مستواها ومكانتها في الاقتصاد يرتبط بمدى تطور البنية التحتية المعلوماتية والمادية، بالإضافة أنها تستند إلى تراخيص مختلفة مما يجعلها ذات طابع قانوني منظم.

وهذا ما أكدته دراسة محسن خيضر عباس و مصطفى راشد علي في تحليل أثر التجارة الالكترونية على التنمية في بيئة البلدان العربية، أين طرحا فرضية تنص على أن "عدم وجود بنية تحتية ومعلوماتية في معظم الأنشطة الاقتصادية في الدول العربية أثر بشكل سلبي على رواج استخدام التجارة الالكترونية فيها"، وتم الاجابة عليها من خلال إبراز أهم شروط نجاح التجارة الالكترونية التي نصت على ضرورة وجود بنية تحتية الكترونية ومالية.

الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية أن التجارة الالكترونية تعتبر محور أساسي في اقتصاديات الدول من خلال مساهمتها في مختلف المؤشرات الاقتصادية، حيث اتضح ذلك من خلال دراستنا لبعض من أنواع التجارة

الالكترونية من خلال المعلومات المقدمة من طرف الأونكتاد، أين لوحظ أنه كلما كانت نسبة استخدام التجارة الالكترونية مرتفعة، انعكس ذلك على الاقتصاد من خلال مساهمتها في ارتفاع نسبة بعض المؤشرات كالاستثمار والشركات الاجنبية... إلخ.

وهذا ما يوافق دراسة يجاوي نعيمة في "التجارة الالكترونية و آثارها على اقتصاديات الأعمال العربية"، أين أبرزت آثار التجارة الالكترونية على اقتصاديات الدول العربية و ربطته بتحسين الكفاءة والقدرة التنافسية، زيادة المبيعات، تخفيض تكلفة المنشآت... إلخ، والعديد من النقاط الأخرى في ذات السياق.

الفرضية الثالثة:

إن الفرضية الثالثة تنص على أن التجارة الالكترونية تعمل على زيادة الانتاجية والنمو الاقتصادي للدول العربية من خلال رفع الكفاءة في عرض السلع والخدمات وتقليل القيود للدخول إلى الأسواق، بالإضافة إلى تخفيض كلفة المواد وتسريع الحصول عليها وتخفيض تكليف الانتاج، فهي تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال أنواعها الأساسية، وهذا تقريبا ما يعادل مفهوم الفرضية السابقة. و هذا أيضا ما تم التأكد منه من خلال النتائج التي تم عرضها في الفصل الثاني.

الفرضية الرابعة:

تنص على أن التجارة الالكترونية تساهم في نمو اقتصاد دولة الامارات، فمن خلال تعريفنا للتجارة الالكترونية وأنواعها في الفصل الأول، والتطرق إلى مؤشراتنا ومعرفة النسب والتقدير العددي لبعض منها خلال الفصل الثاني، خاصة أثناء تحليل التجارة الالكترونية في البلدان العربية والامارات العربية المتحدة، وكذلك أثناء دراسة النمو الاقتصادي في دولة الامارات، أين ثبت أن توازن اقتصادها تم

استرجاعه بالتركيز على الجانب التجاري وتطوير التجارة الالكترونية، وهذا ما أكده الخبراء من خلال موقع الرؤية في مقالة حول اقتصاد الامارات.

توصيات

- يجب العمل الأكثر على هذا الموضوع نظرا لأهميته كونه يتمحور حول التجارة الالكترونية التي تشكل الاداة الاكثر استخداما في عصرنا، كما أن الامام بالجوانب المختلفة لها تساعد على معرفة السلبيات والايجابيات لتطويرها والرفع من مستوى ممارستها.
- تطوير التجارة الالكترونية وجعلها رسمية أكثر من خلال سن قوانين تمنح التسهيلات وفي نفس الوقت تحد من الممارسة الغير قانونية.
- تكثيف الدراسات حول التجارة الالكترونية الناجحة و كيفية سيرورتها والعمل بها في البلدان المتطورة قصد اكتساب الخبرة.
- الاهتمام أكثر بدراسة البنية التحتية أيضا والعمل عليها.
- العمل على تطوير الاستثمارات الاجنبية خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال إذ أنها تشكل المحور الأساسي لممارسة هذا النوع من التجارة.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

كتب

1. إبراهيم العيسوي، التجارة الالكترونية، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 2003.
2. بورحلة زهرة، قياس أثر التجارة الالكترونية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، جامعة مستغانم، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 10/ العدد 01(2021)
3. خالد ممدوح إبراهيم ، إبرام العقد الالكتروني ، دار الفكر الجامعي ، مصر ، 2005.
4. د. حنان بن بردي، وآخرون، أثر التجارة الالكترونية على اقتصاديات البلدان العربية في ظل حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي، ملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية 02-03 ديسمبر 2019
5. د. عبد الفتاح أحمد نصر الله و د. زكي عبد المعطي أبو زيادة، دور البنية التحتية في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين، مؤتمر بكلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، غزة، فلسطين، 2018.
6. د. محمد سعدة عميرة، إقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة: الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول، 2002.
7. د. محمد طاهر نصير، التسويق الإلكتروني، دار الحامد، الأردن، 2005 .
8. د. مهدي سهر غيلان، د. فايق جزاع ياسين و شيماء رشيد محيسن، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة.
9. د. نعيمة يجاوي، التجارة الإلكترونية وآثارها على اقتصاديات الأعمال العربية، جامعة باتنة، مجلة الاقتصاد الجديد/العدد - 02 :جانفي 2010

10. ديمثان المجالي و أسامة عبد المنعم، التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الوائل للنشر، الأردن، 2013 .

11. شذى خليل، التجارة الإلكترونية تحدث انقلابا في الاقتصاد العالمي، 06 فبراير 2018

12. صارة بالساكر، التجارة الإلكترونية وآفاق تطورها في البلدان العربية "دراسة حالة الجزائر"، علوم تجارية، جامعة الوادي، 2014-2015،

13. عباس بالفاطمي، المتطلبات اللازمة لإقامة وسائل الدفع الإلكتروني على مستوى القطاع المصرفي، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة، مخاطر وتقنيات، المنعقد أيام 6-7 جوان 2005 ، جامعة جيجل .

14. محمد خليل أبو زلطة و زياد عبد الكريم القاضي، مدخل إلى التجارة الإلكترونية، الطبعة الثانية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2009 .

15. منصورى الزين، وسائل وأنظمة الدفع والسداد الإلكتروني عوامل الانتشار وشروط النجاح، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، 26-27 أبريل 2011.

16. منير الجنيهي و ممدوح الجنيهي، "البنوك الإلكترونية"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005

17. وسام، 2016، في دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة الخدمات المقدمة في شركات الاتصالات (MTN & Syriatel)، ل عمار محمد زهير تيناوي، بحث ماجستير، إدارة الأعمال التخصصي، الجامعة الافتراضية السورية، 2019،

رسائل وأطروحات

1. أحمد مداح، التجارة الإلكترونية من منظور الفقه، مذكرة ماجستير، العلوم الاجتماعية و العلوم الإسلامية، جامعة باتنة، 2006
2. بكوش تقي الدين و بن يحي عبد الغني، النظام القانوني للتجارة الإلكترونية، مذكرة ماستر، قانون خاص للأعمال، جامعة جيجل، 2018
3. بن وارث حكيمة، دور وأهمية التجارة الإلكترونية في اقتصاد المعرفة – مع الإشارة للعالم العربي- ، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة أم البواقي، 2008.
4. بورزق إبراهيم فوزي، دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال العقد الآلي البنكي، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري مذكرة ماجستير، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008 ،
5. حميتي محمد الأمين، التجارة الإلكترونية ودورها في تعزيز حرية التجارة العالمية، مالية وتجارة دولية، مذكرة ماستر، جامعة الوادي، 2019.
6. صراع كريمة، واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر، مذكرة ماجستير، علوم تجارية، جامعة وهران، 2014.
- قحماز صفاء، التجارة الإلكترونية كأداة للتنافس في الأسواق العالمية دراسة حالة الدول العربية: السعودية، مصر، الامارات، مذكرة ماستر، مالية واقتصاد، جامعة بسكرة، 2015.
7. قوقة إيمان وكمال مروة، واقع التجارة الإلكترونية في الوطن العربي –دراسة حالة الامارات العربية المتحدة-، مذكرة ماستر، نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، 2014.
8. لوصيف عمار، استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع الإشارة للتجربة الجزائرية، مذكرة ماجستير، تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة قسنطينة، 2009.
9. محمد صالح الحناوي و آخرون، مقدمة الأعمال في عصر التكنولوجيا، في واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر لصراع كريمة، مذكرة ماجستير، اقتصاد وإدارة أعمال، جامعة وهران، 2014

10. وصفي عبد الكريم الكساسبة ،تحسين فاعلية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات، عمان ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011.

11. Shaun Lak, E-Commerce and LDCs Challenges for enterprises and gouvernements, Katmandu, Népal 30-31.May 2000, Electronic Commerce Section, SITE/UNCTAD,

مواقع

<https://data.albankaldawli.org/indicator/>

<https://ar.wikipedia.org/>

<https://areq.net/m/>

<https://u.ae/ar-ae/information-and-services/business/ecommerce>

<https://www.albayan.ae/across-the-uae/>

<https://www.alkhaleej.ae/2021-12-29/>

<https://www.alroeya.com/>

<https://www.emaratalyoum.com/business/>

www.wipo.int

WWW.OECD.ORG

<https://mawdoo3.com/>

[//u.ae/ar-ae/information-and-services/](https://u.ae/ar-ae/information-and-services/)

<https://www.alroey>

ملخص

عرفت التجارة تقدم ملحوظ في ظل تطور وسائل التكنولوجيا العديدة، فغيرت نمط الحياة الاقتصادية وأعطتها طابع جديد وظهر التجارة الالكترونية التي طغت على هذا المجال. من خلال دراستنا تعرفنا على مفهوم التجارة الالكترونية وأنواعها ودورها في تنمية بعض القطاعات الاقتصادية، وذلك من خلال عرض بعض المؤشرات الاقتصادية، حيث تم تسليط الضوء في هذا البحث على دراسة حال دولة الامارات العربية المتحدة، فعرفنا أن هذه الدولة تتميز ببنية تحتية متطورة مما أثر ايجابا على التجارة الالكترونية وهذا ما ساهم في النمو الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة وجعلها تحتل الصدارة في هذا المجال بالنسبة للدول العربية وتصنف مع الدول المتقدمة عالميا في هذا المجال، كما توصلنا أيضا إلى أن هذه الدولة تعمل جاهدة للحفاظ على مكانتها وتسعى جاهدة لتطوير التكنولوجيا المساعدة على ذلك.

الكلمات المفتاحية: التجارة الالكترونية، مؤشر، النمو الاقتصادي، الاقتصاديات العربية،

الامارات العربية المتحدة.

Abstract

Trade has known a remarkable progress by the way of many means of technology's development, which changed the economic lifestyle and gave it a new character, the E-commerce appeared and dominate this field. Through our study, we got acquainted with the concept of e-commerce, its types, and its role in the development of some economic sectors and that is through the presentation of some economic indicators, where the light was highlighted in this research on the case study of the United Arab Emirates, which take the lead in this field for the Arab countries and ranks with the developed countries globally in this field, and we also found that this country is working hard to maintain its position and is striving to develop assistive technology to do so.

Key word : E-commerce, indicator, economic growth, arabic economic, United Arab Emirates